الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت-

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

أسس تجديد النّحو العربي بين القدامى والمحدثين

ابن مضاء القرطبي وشوقي ضيف نموذجاً

إعداد الطالبتين:
- بن عودة سامية
- بلعســل جميلة

إشراف الأستاذ:
* د/ غربي بكّاي

اللّجة المناقشة:

د	م. ج . تيسمسيلت	رئـــــــــيسا
د	م. ج . تيسمسيلت	عضوا مناقشا
د . غربي بكّاي	م. ج . تيسمسيلت	مشرفا ومقررا.

السنة الجامعية: 1437*1438/2016*2017

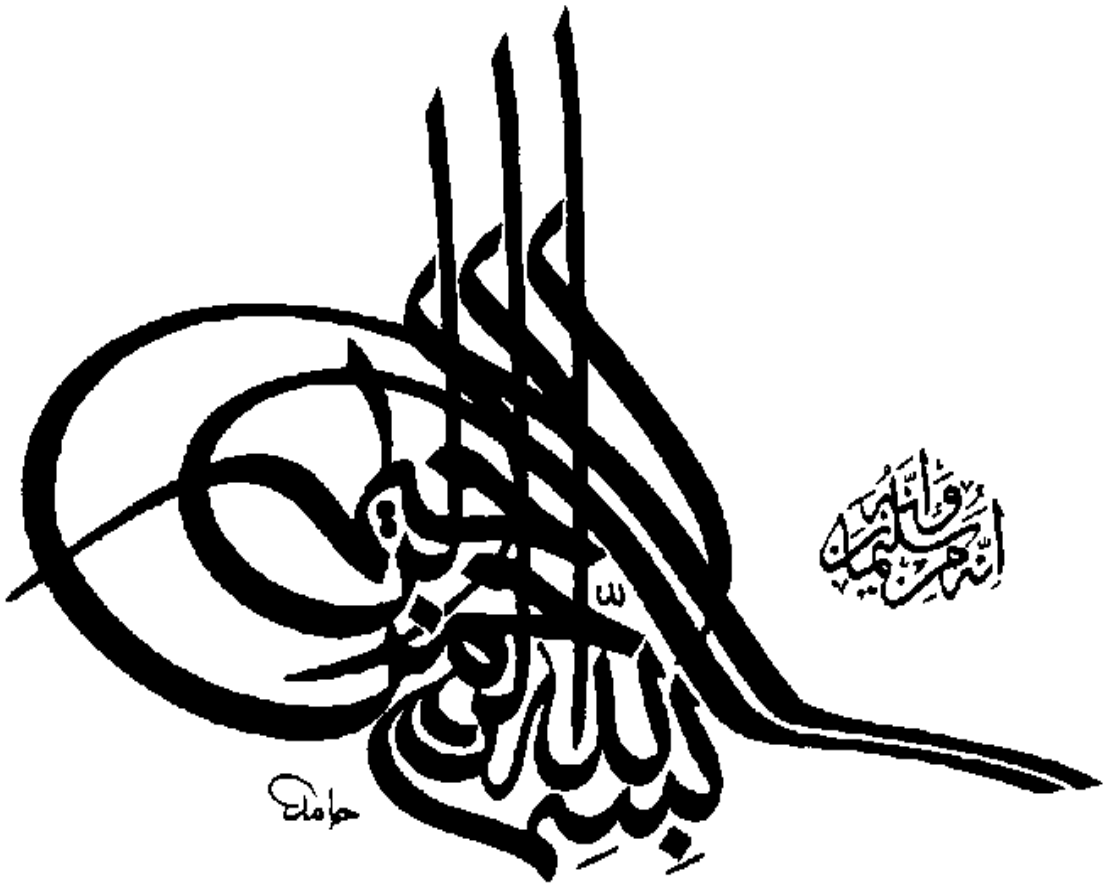
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر وعرفان

قال رسول صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله ،من لا يشكر الناس"وعلى ضوء هذا الحدبيث نتوجه بالشكر إلى الخالق الذي لا يغفل عن عباده كلما دعوناه أعاننا وبفضل رضاه

وفقنا في انجازه هذا العمل .

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ غربي بكاي الذي كان بمثابة مصباح ينير طريقنا ويمهده لنا ومهما شكرناك فإننا لن نوفيك حقك .

كما نتقدم بالشكر إلى كلّ الطاقم الجامعي وكل من ساهم في هذا العمل ولو بكلمة أو ابتسامة.

وشكرا للجميع

إهـــداء

إلى نبع الحنان الّذي لا ينضب إلى من ربتني وأعانتني بالصلاة والدّعاء إلى أغلى مافي الوجود أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى ينبوع العطاء الّذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة إلى من عمل بجد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح أنار لي طريق العلم إلى أبي الغالي حفظه الله.

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي أخواتي حفظهم الله وإلى كل أولادهم كبيرهم و صغيرهم .

إلى زوجي ورفيق دربي الّذي أعانني وساندني منذ البداية حفظه الله.

إلى الوالدين اللّذان لم يلدان ولكنها وقفا معي ولم يبخلا عني بشيء والداي زوجي

إلى كل الصَّديقات الوفيات وبالأخص سعاد و محبوبة اللّتان وقفتا معي أُخوة ومحبة.

وإلى كل من ساعدني وأحبني.

وإلى كل أساتذة قسم اللغة العربية وأخصّ بالذكر الأستاذ المشرف "غربي بكاي " الّذي كان معلما لنا وينبوعا للمعرفة والعطاء.

إلى قرّة عيني و بلسم روحي وأغلى ما في الكون ابني و حبيب قلبي :محمد أصيل.

سامية

الإهـــــداء

قال تعالى: " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرًا"

الإسراء ، الأية 24

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الوالدين الكاريمين الذين يتمنا لي السعادة و الخير أطال اللّه في عمرهما

إلى الذي زرع في قلبي المحبة و يتمنى لي الخير والنجاح في المستقبل : زوجي العزيز، أتمنى من اللّه أن يحفظه ويصرف عنه البلاء

إلى والدي زوجي أتمنى من اللّه أن يحفظهما، وأشكرهما على اتمام دراستي وإلى كل عائلة "شافع" .

وإلى إخوتي: غنية، سهام، حياة، كادي، أحمد. والكتكوت الصغير: علي حسام الدين.

إلى رفيقات دربي اللواتي تذوقت معهم طعم الحياة.

جميلة

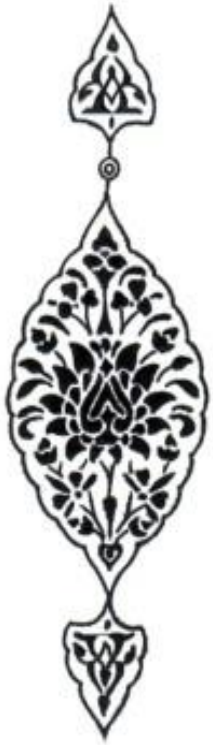

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيّه وعبده محمد صلىّ الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه التابعين وبعد:

اللّغة هي جسر الأمان الّذي يمرر الأفكار بين البشر،وهي المادة الّتي تحيا في عقول البشرية وهي مهد الحضارات سواء كانت منطوقة أو مكتوبة، ولهذا كان اهتمام الدارسين بها اهتماما بالغ الأهمية بهذا الموضوع والّذي أصبح يحتل صدارة البحوث العلمية.

وأول ماقام به الدارسون هو وضع قواعد لهذه اللغة حتى تحفظ اللسان من الخطأ والزلل، وكانت هذه القواعد منذ بدايتها محل شكوى وتضمر من طرف العديد من أبناء العربية وغيرها...،ولذلك قام جمع من العلماء في القديم والحديث بمحاولة تيسيرها ومنه جاء موضوع بحثنا هذا موسوما ب:أسس تجديد النحو العربي بين القدامى والمحدثين ابن مضاء القرطبي وشوقي ضيف "نموذجا".

ولعل أهم ماشّد انتباهنا لهذا الموضوع هو الانتقادات الّتي وجهت له من حيث صعوبة قضاياه وتقعيدها،وكذا الجهود المبذولة من أجل تبسيطه وتسهيل تعلمه .

وعلى ضوء هذا يمكن طرح التساؤلات التالية:

ماهي الصعوبات الّتي واجهها المتعلمون في النحو ؟

هل توجد محاولات لنحاة قبل ابن مضاء وغيره في تيسير النحو وتبسيطه؟وما الجديد الّذي جاء به كل من ابن مضاء و شوقي ضيف؟

هل تيسر النحو من خلال هذه الجهود أم بقي على حاله؟

وقد اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي المقارن.

ولمعالجة هذا الموضوع قسمنا بحثنا إلى:مقدمة، مدخل، فصلين، خاتمة.

أما المقدمة فتضمنت تمهيدا للموضوع، وكذا الأسباب والدوافع والمنهج المتبع، ثم المدخل تناولنا فيه : مفهوم النحو والصعوبات التي واجهها المتعلمون في تعلم النحو .

والفصل الأول :وسمناه ب: التيسير النحوي عند القدامى والمحدثين وتناولنا فيه: حياة ابن مضاء القرطبي ،كما ناقشنا فيه الأراء والأسس التي بنى عليها أفكاره.

أما الفصل الثاني فعنوناه بـــ: التيسير النحوي عند المحدثين وتطرقنا من خلاله إلى أسس تجديد وتيسير النحو عند شوقي ضيف وخاتمة ذكرنا فيها مجموعة من النقاط كانت بمثابة حوصلة لما تناولناه في بحثنا، وكان لبعض المصادر والمراجع الحظ الكبير في التوظيف وهي: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تجديد النحو لشوقي ضيف.

وكغيرنا واجهتنا بعض الصعوبات تمثلت في صعوبة انتقاء المادة العلمية.

وفي الأخير نشكر الأستاذ المشرف "غربي بكاي" لما قدمه لنا من إرشادات ونصائح...ولكل من مدى لنا يد العون لخدمة هذا العمل.

نأمل أ ن نكون قد استفدنا و أ فدنا فإن أصبنا فمن اللّه وإن أخطأنا فمن أنفسنا حسبنا المحاولة.

الطالبتان: بن عود سامية.

بلعسل جميلة.

تيسمسيلت في:14_05_2017

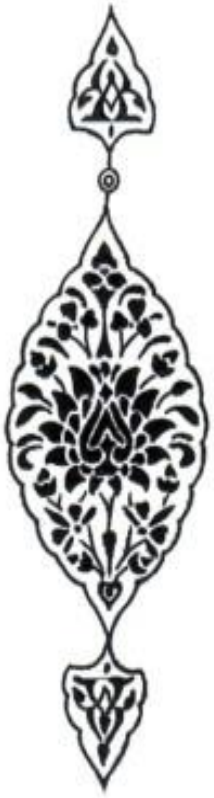

مدخل إلى علم النّحو

تعريف النحو:

لغة: هو القصد، نقول: نحافلان نحوه أي قصده، وهو الطريق والجهة والجانب.[1]

اصطلاحًا: هو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقامًا، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه.[2]

وقد عرّفه ابن جني في قوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيرو النتكير،والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة وينطق بها وإن لم يكن منهم إن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها"[3].

ثم خص به هذا القبيل من العلم،كما ان الفقه في الأصل مصدر فقهي الشيء أي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم، كما أنّ بيت الله خص به الكعبة وإن كانت البيوت كلها لله، وله نظائر في قصر ما كان شائعا في جنسه على أحد أنواعه، وهو من أسمى العلوم قدراً وأنفعها أثرا، وبه سلم الكتاب والسّنة من عادية اللّحن و التحريف فهو ذخيرة المسلمين حيث كان تدوينها عملا مبرورا وسعيا في سبيل الله مشكورا وبه يستبين سبيل العلوم على تنوع مقاصدها وتفاوت ثمارها.

فعلم النحو هو أحد علوم اللغة، ولسان الأمة العربية، والقانون الذي يحفظها من اللّحن، وترجع أهميته إلى أنه يتعلق بالمبادئ الأساسية لصياغة المفردات واشتقاقها وبناء الجمل ونظمها في موضوعات وفقرات بحيث تساعد على النطق السليم للأداء الجيد في الكتابة[4].

1– محمد العباس: النحو بين التأثير والتأثر لعلوم الشرعية، نموذجا عالم الكتب ، إربد الأردن، ط 1، 2014،ص:53

2– عوض محمد البقوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره من أواخر القرن الثالث الهجري، ط1، 1981م ،ص: 07.

3– ابن جني: الخصائص: تحقيق محمد علي البخار، دار الكتب المصرية، ج1، ط1، 1913 ص 34.

4– ضبية سعيد السليطي: تدريس النحو في ضوء الإتجاهات الحديثة، الدار المصرية اللبنانية ط1 2002 ،ص: 57.

نشأة النحو العربي:

نشأ النحو العربي في العراق، صدر الإسلام على مقتضى الفطرة ثم تدّرج به التطور تماشيا مع سنة الترقي حتى كلمت أبوابه غير مقتبس من لغة أخرى لا في نشأته ولا في تدرّجه.

وكان فنًّا قبل أن يكون علما، أي أنّ طرائق الأداء اللغوي قد مرنت عليها الألسنة وتطبعوا بها حتى أصبحت عادة وسليقة قبل أن يوضع علم النحو[1]، كما يجب أن لا ننسى أنَّ هدف النحو إحكام اللغة وقد يكون الإنسان خبيرا بلغة ما، دون أن يعرف هذه اللغة وقد يكون متمكننا منها دون معرفة قواعدها النحوية، فلغة النشأة غذاء يرضعه الصبي من أمّه، وصدى هواء يتنفسه من بيئته، ويتحول هذا مزاجًا يقدمه الفكر واللسان في آن واحد والطريقة آلية[2].

فالعرب كانوا في غاية الشدة والإهتمام بلغتهم وإعرابها والنطق السليم لديهم عادة وممارسة في كل جوانب الحياة اللغوية، وعنوان ثقافتهم وفصاحتهم لذلك أطلقوا عليه لفظ علم الإعراب في بادئ الأمر، والحضر بذلك تعريفهم لمفهوم النحو على أنّه التغيّر الذي يطرأ على أواخر الكلمة، ويمثل هذا المفهوم وجهة نظر تقليدية للنحو من حيث الإقتصار على أواخر الكلمان فقط واهمال تراكيب اللّغة ومستوياتها وما بينها من علاقات.

وأصبح النحو وسيلة لحفظ اللّسان والقلم من الزلل واللّحن وليس غاية في حد ذاته.

كما نشأت اللغة العربية في أحضان العرب خالصة لأبنائها مذ ولدت سليمة نقية مما شينها من أدران اللّغات الأخرى ولبثت كذلك أحقابا مديدة، كان العرب فيها يغدون داخل البلاد على ما

1– ضبية سعيد السليطي: تدريس النحو في ضوء الإتجاهات الحديثة، ص: 28.

2– محمد المختار : تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1 1971،ص: 28.

هم عليه من شظف العيش غير متطلعين إلى نعيم الحياة وزخارفها فيما حولهم من بلاد فارس والروم وغيرهم و إن دفعتهم الحاجة إلى تبادل المنافع حينا آخر[1].

فكان اختلاط العرب بغيرهم قبل الإسلام قليلا إذ يكاد ينحصر في تجارتهم نحو اليمن أو الشام أو مجاورتهم للفرس أوالروم، ولم يكن هذا يؤثر على اللّسان العربي، إذ الألفاظ التي كانوا يستعملونها مع هؤلاء قاصرة غالبًا على ما يتعاملون به من نقود أو بيع أو شراء، وما إلى ذلك من أسماء سلعة أو أدوات قتال أو غير ذلك من الألفاظ التي كانوا يستعملونها تؤثر تأثيراً كبيرًا في لغتهم التي تجري في كيانهم مجرى الدم من العروق فلم تصب لغتهم بدءً من اللحن إلا قليلاً، ولم يكن هذا القليل داعياً إلى وضع حدّ له، لأنه يمثل الخطورة الكبيرة على اللغة إلاّ إذا ازداد وانتشروا وانتشر على ألسنة بعض العرب وفصحاء القوم.[2]

قال ابن خلدون (ت808هـ) في مقدمته:" فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز بطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول وخالطو العجم تغيرات تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي كانت حاجز للمستعمرين، والسمع أبو الملكات اللّسانية ففسدت بما ألقى إليها مما يغايرها بإعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسر تلك الملكة رأسا، ويطول العهد بها فيتعلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين الملكة مطردة تشبه الكلمات والقواعد، ويقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل: أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، ومبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغيير الدلالة بتغير حركات هذه الملكات فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التغيير عاملا وأمثال ذلك وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم فقيدوها بالكتاب و جعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو[3] وشاءت الأقدار أن يقوم أبو الأسد الدؤلي بمهمة عظيمة حيث كانت هذه المهمة البداية التي لا

1– الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة دار المعارف تورنيس النيل ط2 111، ص: 13.

2– ابراهيم السامرائي: المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن،ط1 2007 ،ص: 15.

3–عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة، الفصل 45 في علم النحو، بيروت، لبنان، ج1، ط1 2001ص 75–755.

جدال حولها للنحو[1]، وفي هذا الصدد يقول ابن الأنباري وسبب وضع علي رضي الله عته لهذا العلم ماروي عن أبي الأسود الدؤلي أنّه قال: "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فوجدت في يده رفعة فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسدبمخالطة هذه الحمراء يعني الأعاجم فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليه الرفعة وفيها مكتوب الكلام كله: اسم، وفعل وحرف،فالاسم ما أنبأ عن مسمًّى والفعل ما أنبئ به، والحرف ما أفاد معنى.

وقال لي: انحُ هذا النحو وأضف إليه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة ظاهرة، ومضمر واسم لا بظاهر ولا بضمير، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر، ولا مضمر، واراد بذلك الاسم المهبم وقال ثم وصعت بابي العطف والنعت ثم يأتي التعجب والإستفهام إلى ان وصلت إلى باب إن واخواتها ما خلا "لكن" فلما عرضتها على علي رضي الله عنه أمر بضم "لكن" إليها وكنت كلّما وضعت بابا من أبواب النحو عرضته عليه إلى أن حصلت على مافيه الكفاية قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت فلذلك سمّي نحواً"[2].

ومرّ بعدة مراحل أو أطوار نذكرهاكالأتي:

1- طور الوضع والتكوين (بصري).

2- طور النشأة و النمّو (بصري، كوفي).

3- طور النضج والكمال (بصري،كوفي).

4- طور الترجيح والبسط في التصنيف (بغدادي-أندلسي- مصري- شامي).[3]

1- الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة ،ص: 12.

2- الأستاذ بكاي: محاضرة في الدرس النحوي، سنة أولى ماستر، المركز الجامعي، تسمسيلت، 2016 ،ص: 01.

3- الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة ،ص: 40،44.

كما اعتمد علماء اللغة والنحاة في وضعهم لعلم النحو على أربعة مصادر:

- السّماع
- القيّاس
- الإجماع
- استّصحاب الحال.

ويشمل المصدر الأول ثلاثة مصادر:

أ- القرآن الكريم: الذي يعتبر أقوى المصادر في الإحتجاج باللغة.

ب: الحديث النبوي الشريف: وفيه اختلاف على اعتباره أصلاً من الأصول في الإستناد ورفض ذلك في استنباط القواعد وتقدير الأحكام

ج- كلام العرب: ويقصد به كل ما أثر عن العرب من شعر أو نثر أو أبيات سواء أكان قبل الإسلام أو بعده.

أما المصدر الثاني: (القياس) وقد ورد هذا اللفظ مقرونا بمحاولة النحاة الأوائل عندما وضعوا أسسا للنحو العربي وتحفظ اللسان من اللحن وتعين علم فهم القرآن.

في حين يشتمل المصدر الثالث (الإجماع) ثلاثة مصادر من الإجماع اللغوي هي:

أ: إجماع الرواة.

ب: إجماع العرب

ج: إجماع النحاة.[1]

1 –الأستاذ غربي بكاي: محاضرة في الدرس النحوي،ص:08.

صعوبات النحو:

شاب النحو العربي منذ نشأته شوائب عديدة أذهبت رونقه، أو كادت فارتفعت شكوى المعلمين والمتعلمين على –حد سواء– صعوبة وتعقيده حيث أرجع الباحثون هذه الصعوبات لأسباب عديدة من أهمها:

1– النحويون القدامى أدخلوا اللهجات العربية على اختلافها وتباينها في القواعد النحوية ونظرا إليها صور مختلفة عن اللغة المشتركة، وهذا ما جعل الأقوال تختلف في المسألة الواحدة، مما يصعب استيعابها.

2– نظرية العامل: العامل عند النحاة هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا، أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو: جاء زيدٌ ،رأيت زيداً، مررت بزيدٍ،[1] ولم يخضر زيدْ، حيث ذكر الباحثون أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي: (توفي 117هـ) هو مبدع هذا المنحى في الدرس النحوي[2].

3– الإفراط التأويل والتقدير، وحمل الأساليب على غير ظاهرها، ومن التأويل كا يقول المبرد في قوله تعالى: "ثم بدا لهم من بعد ما رأو الآيات ليسجنّنه حتى حين"[3] حيث يقول أن الفاعل بدا مصدر مقدر، وتأويل الآية، ثم بدا لهم بدوا، لكن حذف بدو من الكلام للدلالة (زيد) عليه، وهكذا الكلام لا معنى لهأن جملة (ليسجننّه) في موضع الفاعل[4]، ويقول المبرد السابق تبعه فيه آخرون منهم أبو القاسم القريشي الأصفهاني (ت 535هـ).

1– عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة في أصول علم العربية شرح: خالد الأزهري الجرجاني، تحقيق ونقد وتعليق البدراوي زهران، مصر القاهرة، دار المعارف، ط2 دت، ص: 73.

2– مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، في التيسير النحوي في منظور مجمع اللغة العربية (المجمع اللغوي السوري، نموذجا): جيلالي بو ترفاس ،تلمسان،1435/2014،ص:32.

3– سورة يوسف، الآية: 35.

4– أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التاثير، (مصر القاهرة، عالم الكتب ط: 9، 2010) ،ص: 147.

4- كثرة العلل الثواني، والثوالث والعلة في إصطلاح أهل اللغة هي الجواب عن كل حكم إعرابي، أو بنائي يسأل عنه نحو: وقف الخطيب، سؤال لما ارتفع (الخطيب)؟ الجواب لأنه فاعل (علة) [1] غير أن النحويين لم يكتفوا بهذه العلة الأولى، بل تجاوزوها إلى العلل الثواني والثوالث، ففي المثال السابق ، لما رفع الخطيب يجاب للفرق بين الفاعل والمفعول به بالنصب فيجاب لأن الفاعل واحد، والمفعولات متعددة أو كثيرة (علة ثالثة).

5- تباين المصطلحات وتداخلها: خاصة بين مدرستي الكوفة، البصرة، ولعل هذا سبب ميل الكوفيين إلى استعمال مصطلحات خاصة بهم، حيث يستعملون مصطلح: شبه المفعول، ويطلقونه على المفاعيل غير المفعول به، وكذلك مصطلح المحل، في مقابل الظرف أو المفعول فيه عند البصريين ومن ذلك التعبير عند الكوفيين بـ: (لا التبرئة) في مقابل لا النافية للجنس عند البصريين[2].

- فهذا مايشغل بال المعلمين، ويثقل كاهن المتعلمين، ويفوت عليهم فرصة تعلم النحو، وتصور مسائله فأصبح لزاما أن تتضافر الجهود لأجل السعي لتيسير هذا العلم الجليل.

تيسير النحو:

التيسير التجديد والإصطلاح والإحياء والتعديل والتقريب، والتبسيط والوضع وغيرها مصطلحات شاعت في العصر الحاضر لكن المعاصرين لم يتفقوا كل الإتفاق على مدلولاتها، وثمة طرق بين مدلول كل مصطلح وإن كانت تصب في مجرى واحد وهو التيسير النحوي، وعليه سنتطرق إلى تعريف مصطلح التيسير وبعض المصطلحات الأخرى مثل: التجديد-الإحياء...

1- مذكرة نيل شهادة ا الماجستير، في التيسير النحوي في منظور مجمع اللغة العربية (مجمع اللغة السوري نموذجا) جيلالي بوترفاس،ص:39.

2- المرجع نفسه، ص :40.

التيسير لغة: هو السهولة والسماحة، والإبتعاد كما وردت الأيه الكريمة، قال تعالى: ﴿**فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝**﴾"[1]

اصطلاحا: هو من أهم المصطلحات التي تمَّ تداولها في العديد من المؤلفات النحوية المعاصرة من الناحية الدلالية هو مصدر للفعل (يسر) اليسر اللتين والأنقياد، وياسره أي ساهله وفي الحديث النبوي الشريف: [إن هذا الدين يسر، اليسر ضد العسر].

مفهوم التّجديد: مصدر للفعل جدّد، وهي كلمة لها دلالة من الناحية اللغوية فحمل جديد مقطوع، وثوب جديد وهو في معنى مجدود يراد به حين جدّه المائك أي قطعة والجدة تفيض البلى، وأجدّ ثوبا واستجده لبسه جديدًا،[2] وهو على وزن تفعيل ويدل على الحركة والتغير والتحويل من حالة إلى أخرى.

حيث يرى الباحثون أن التجديد اللغوي موضوع شامل يحيط بكل مظاهر اللغة ومستوياتها وبكل تجلياتها الأدبية[3] فهو لا يقتصر على فنّ دون فنّ، بل يحاول النهوض بكل العلوم العربية.

مفهوم الإحياء لغة:

معنى إيجابي يوحي إلى الخصوبة والنماء و الخيرية، والإنتقال إلى الأحسن والأفضل لقوله تعالى: ﴿**أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ۝**﴾[4] والإحياء في المعاجم هو البعث يعد البلى وهو إخراج النبات من الأرض بعد موتها كما النشور وهو البعث من القبور.[5]

1– سورة الإنشراح: الآية: 5–6.

2 ابن منظور ،لسان العرب، بيروت دار الصبح،ايديسوفت ط1 ،1427:ص130.

3– عبد السلام المسدي: تجديد النحو مجلة المجمع الجزائري، اللغة العربية سنة 1443هـ–2012م ص: 11.

4 – سورة القيامة: الآية: 40.

5– ابن المنظور، لسان العرب ص: 1075.

اصطلاحا: يدل على التخلي على مختلف الأسس النظرية التي قام عليها النحو في صورته التقليدية وخاصة ما يتعلق بنظرية العامل والمعمول وتعويض كل ذلك بنظرية أخرى وكما ورد هذا المصطلح في كتاب إبراهيم مصطفى الذي أسماه "إحياء النحو" وهو أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية[1]،كما حاول في كتابه هذا أن يعيد تبويب النحو فحذف بعض الأبواب، وأدمج بعضها في بعض وقدم مفهوماً جديدًا القسم ثالث[2].

– وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى ذكر بعض علماء التيسير أو أصحاب التيسير وهم كالأتي: أبو زكريا الفراء، أبو عبيدة أبو جعفر النحاس.

ابن جزم الأندلسي، أبو سعيد السيرافي إبراهيم مصطفى، أمين الخولي، عبد القاهرالجرجاني، ابن مضاء القرطبي،مهدي المخرومي، شاكر الجودي، عبد الحميد حسن، شوقي ضيف...إلخ.[3]

وقد سلك هؤلاء إتجاهات ومناهج متعددة و إن كان هدفهم واحدًا، وهوتيسير النحو العربي، وهذا أمر طبيعي لا نجد له مثيلا في تراثنا النحوي، فقد تعددت مناهج النحاة من دارستهم النحوية، وهذا للوصول إلى هدف واحد، وهو عصمة اللّسان من الخطأ، وتعلم العربية فسلك بعضهم سبيل القياس متشددين فيه وبعضمهم تساهل فيه معه معتمدا على السماع وبعضهم أبطل القياس وهاجم التعليل، وما يتعلق بالقياس، وهم الظاهريون كابن حزم.

وابن مضاء في حين اعتمد البعض الآخر على علوم أخرى غير النحو مستعينين بها وبمناهجها لوجود علاقة واتصال بين العلمين كالبلاغة أو القفه أو الفلسفة أو المنطق وغير ذلك، وبعضهم خلط بين المناهج حيث استخدم أكثر من منهج،[4] وما يحتاجون إليه لإحياء النحو .

1– عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي: القاهرة، د.ط، 1957،ص:58

2– نعمة رحيم العزاوي: حركة تجديد النحو وتيسيره، بغداد، دار الشؤون الثقافية، د ط، 1999ص.90.

3– حسن منديل حسن العكيلي: التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، عمان، الأردن، ط1 2014 ،ص: 103–179.

4– المرجع نفسه، ص: 115.

وأصبح من الضروري تغيير النظرة القديمة إلى النحو القائمة على أن اللغة العربية ليست إلا مجموعة من القواعد وأن ينظر إلى النحو على أنه البحث في التراكيب وما يرتبط بها من خواص، ولا يقتصر على البحث في الإعراب ومشكلاته، ومن هنا ارتفعت الأصوات لتسهيل النحو وتيسير قواعده للمتعلمين، والحقيقة أن محاولات التيسير ليست وليدة الحاضر بل لها في القدم جذور وأصداء واسعة.

وقد بدأت مظاهرها بعد عصر الخليل بن أحمد الفراهدي وخاصة عندما اتصل علماء من بينهم سيبويه بفلاسفة اليونان و علماء الكلام و لذلك دار الجميع في فلك سيبويه فكثرت المختصرات على كتاب سيبويه ومن هنا ظهرت المختصرات والمتون، والحواشي، لتسهيل فهم النحو وتيسيره على المتعلمين بعد أن تشعبت مسالكه وكثرت خلافاته ومدارسه بين بصرية وكوفية وبغدادية[1]، حيث حدث الخلاف بين أهلها في الكوفة و البصرة، وكثرة الأدلة والحجاج بينهم وتباينت الفروق في التعليم وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آيّ القرآن بإختلاف القواعد.

– كما شهد القرن الرابع الهجري ظهور مجموعة من الكتب النحوية للمتعلمين مثل كتاب الجمل للزجاجي (ت 337هـ) والموجز في النحو لابن سراج (ت 316هـ)، وكل من الإيضاح والتكملة في النحو والتكملةفي الصرف لأبي علي الفارسي (ت 377هـ) و اللّمع لأبن جني (ت 390هـ) .

وأولى محاولات الإصلاح قديما كانت محاولة خلف ابن حيان الأحمر البصري (ت 180هـ) عندما ألف رسالة سمّاها (مقدمة النحو) فقد ضاقته كثرة الإسراف والتطويل وعدم اهتمام النحاة بما يحتاج إليه المتعلم لذلك وضع مقدمته بالرغم من صغرها إلا أنها حوت أساسيات النحو العربي وفيها يقول: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل واغفلوا مايحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصرو الطرق العربية والمآخذ التي يجب على المبتدأ حفظها يعمل

1– ضبية سعيد السليطي: تدريس النحو في ضوء الإتجاهات الحديثة، ص : 36.

بها في عقلة ويحيط به فهمه فأمعنت النظر والفكر في كتاب أألفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل"[1].

نفهم من خلال هذا القول أن النحويين وأصحاب العربية لم يعملوا بالإختصار والطرق العربية التي يجب على المبتدأ أن يحفظها وإنما استعملوا التطويل والعلل وغيرها مما أغفلهم عما يحتاجإليه المتعلم وبالتالي قام بجمع الأصول والأدوات التي يستعملها المبتدأ وهذا حتى يستغني عن التطويل.

وفي القرن السادس الهجري برزت محاولة ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) في كتابه الرد على النحاة الذي ثار فيها على فلاسفة النحو مطالبًا بالغاءنظرية العامل و ما ينطوي تحتها من علل وغيرها وأحسه من قبله الجاحظ ولكن بشكل آخر حيث قال في كتابه الحيوان: "قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما لك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله وليست هي من كتب الدين فلو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلت حاجتهم إليَّ فيها..."[2]

يتضح لنا من خلال هذا القول أن الجاحظ أراد من الحسن الأخفش أن ييسر كتبه و يبسطها حتى نفهمها، لأنه فهم منها القليل وصعب عليه الكثير، حيث يقدم العويص أو الصعب ويؤخر المفهوم والسهل، فقال له الحسن الأخفش وأنه وضع كتبا مثل ما قال له الحافظ لصارت سهلة مفهومة، ولهذا فمن يقرأ كتابه لا يلجأ إليه لأنه يجد كل شيء سهلا وبسيطا، فإن ابن مضاء لما درس النحو على هدى وتعمق فيه وصل إلى المفتاح الذي يفك به ما يراه الناس من استغلاق، ورأى أن مصدر هذا الاستغلاق هو نظرية العامل و ما يندرج تحته من علل.[3]

1– ضبية سعيد السليطي: تدريس النحو في ضوء الإتجاهات الحديثة، ص : 36

2– ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة ،تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط2 ص 47–48.

3– المصدر نفسه، ص49.

وتواصلت المحاولات منذ نصف قرن و الدراسات النحوية اللغوية تنمو وتتطور بسرعة حيث نشأت الجامعات في البلاد العربية وتأسست المجامع اللغوية والعلمية ووسائل الإتصال العالمية، كل هذه العوامل أدت إلى تحريك نهضة ثقافية جددت دارس التراث العربي وتناولته بالبحث والتنفيذ والتحقيق[1] ،غير أن الدراسات العلمية تأثرت بمذاهب نحوية جديدة كان من أشهرها نظريات:هيمولت، ودي سوسير،إدورادسابير، وبلومفيلد،تشومسكي، كما دفعت هذه النظريات بعض النحويين المعاصرين إلى تقبل بعض هذه الأراء، ومحاولة تطبيقها على النحو العربي.

فجاءت أعمال عبده الراجحي، وتمام حسان ، إبراهيم حسان، متأثرة بهذه النظريات في حدود متفاوتة.[2]

إلا أنّ هذه الفترة (العصر الحديث) تميزت بأنها أضعف فترات تاريخ الوطن العربي فيها مما ساد فيهامن ضعف وفساد وجهل لوقوع الوطن العربي تحت سيطرة الإستعمار وعلى الرغم من ذلك كانت اللغة العربية هي السائدة إلاّ أن القائمين على أمر تعليمها لاحظوا ما تعاينه من ضعف وقصور في مادتها وفي الكتب التي تدرس من خلالها ولذلك لجأ إلى إيجاد الحلول اليسيرة لتمهيلها وتقريبها إلى أذهان التلاميذ خاصة في مجال تدريس النحويين الشكوى كانت وما تزال قائمة[3].

1– علي أبو المكارم: تاريخ النحو العربي، ونصوص نحوية القاهرة، دار غريب ط1 2007 ص 15.

2– المرجع نفسه،ص: 28.

3– ضبية سعيد السليطي: تدريس النحو في ضوء الإتجاهات الحديثة ،ص : 32.

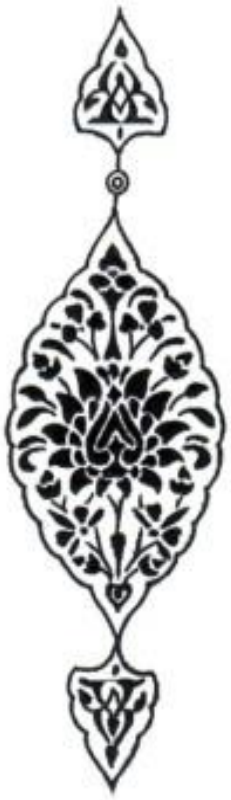

الفصل الأول

التيسير النحوي عند القدامى

سبق النحاة القدامى الدارسين المحدثين في التيسير النحوي، بكل شكاله وصوره، حيث أغلب مقترحات أصحاب التيسير المحدثين لها أصول قديمة وحتى الشكوى التي تعالت صيحاتها في بداية هذا القرن من صعوبة تعلم النحو والنفور منه، نجد لها ما يشبهها في التاريخ النحوي الطويل، حيث نجد عندهم أيضا النقد النحوي الذي وجهه بعض أصحاب التيسير للقواعد النحوية اليوم.

ونجد على مدى تاريخ النحو العربي دعوات وصيحات منها ما يدعوا إلى تهذيب النحو وإصلاحه، ومنها ما يدجعوإلى تركه والتخلي عنه بالكلية، ومنها ما كان يعبر عن سخط وضجر.

كما ظهرت محاولة عملية التأليف النحوي تأليفا تعليميا سهلا يطرح الخلافات ويتخلص من الأبواب غير العملية والمسائل التدريبية، وقد انتهز الشعوبيون، فرصة الضجر من النحو فدسوا أنوفهم في ذلك[1].

والآن سنذكر بعض أصحاب أو بعض جهود أصحاب التيسير القدامى:

أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) - خلف الأحمر (ت 180هـ) - أبي جعفر النحاس (ن337هـ) – الزبيدي (ت 379هـ) – ابن جني (ت 392هـ) – عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) – المطرزي (ت 610هـ).[2]

- ابن معطي الزاووي (ت 628هـ) – ابن عصفور (ت 669هـ) – ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) – بن مالك (ت 672هـ) – ابن ولاد المصري (ت 332هـ) – ابن آجروم (ت 723هـ) ابن حزم الأندلسي (ت 384 هـ) – ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ).

- ومن بين هؤلاء النحاة سنتناول ابن مضاء القرطبي وهو ما يهمنا في هذا البحث:

1– حسن منديل، حسن العكيلي: التيسير النحوي المعاصر ص 152.

2– مذكرة لنيل شهادة الماجستر جيلالي بوترفاس: اليسير النحوي في منظور لمجمع النحوي: ص: 41 /48.

نبذة تاريخية عن حياة ابن مضاء القرطبي:

ابن مضاء هو أحمد ابن عبد الرحمان ابن محمد بن سعيد ابن حريث بن عاصم ابن مضاء اللّحمي، قاضي الجماعة، أبو العباس وأبو جعفر الجياني القرطبي، قال ابن الزبير: " هو أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء، وهو من بيت علم وشرف انقطع إلى العلم وعنى به فكثرت فنونه فيه، كالنحو و الفقه والطب والهندسة والحساب"[1].

ومازال يعنى بالحديث حتى صار من أكابر محدثي المغرب وفقهائها، ولي قضاء فارس وبجاية وأصبح قاضي الجماعة بالأندنس، من قبل يوسف بن عبد المؤمن،[2] الذي عرف بتعصبه للمذهب الظاهري، ولعل هذا ما جعل ابن مضاء ينتهج المذهب الظاهري، إذنّ الرعية على دين ملوكها والمرء على دين خليله.

استمر ابن مضاء في المنصب الذي قلده إيّاه يوسف إلى أن توفي في عهد ابنه يعقوب وقد شهدت الأندلس في إمارته ثورة عارمة على اصحاب المذاهب الفقهية الأربعة، قادها الأمير يعقوب بن يوسف نفسه وكان لأبن مضاء أثر بارزا فيها، إذ كان ساعده الأيمن في ذلك [3].

كان مولده بقرطبة سنة (513هـ) ووفاته بإشبيلية سنة (592هـ) وبين ميلاده ووفاته ثمانين سنة قضاها في حلقات الدرس متعلّما، وعالما فمن أستاتذته في الفقه: ابن العربي،والبطروجي والرشاطي، وأبو محمد بن المناصف.

ومن أساتذته من علماء العربية: أبو بكر ابن سليمان بن سحنون وابن الرّماك الذي درس عليه كتاب سبيويه، وابن بشكوال،[4] وضع ثلاثة كتب جاءت مادتها ترجمة أكيدة لطبيعة موفقة من

1– جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغة والنحاة، ج 1، ص 223.

2–ينظر: ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة تحقيق شوقي ضيف دار المعارف، د ط دت ص: 18–19.

3– المصدرنفسه: ص 19.

4– محمد عيد: أصول النحو العربي رأي ابن مضاء ، وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتاب القاهرة ،دط،1998/1410،ص:38.

النحو المشرق يحمل الكتاب الأول منها عنوان"المشرق في النحو"، وهو من كتبه المفقودة، نقل أبو حيان الأندلسي نصوصا عنه في كتابه ارتشاف الضرب[1]، أما كتابه الثاني فقد حمل عنوان تتريه القرآن عمالا يليق بالبيان وهذا هو الآخر فقدوالراجح أنه صنّف خصومة للنحو المشرقي.

كما قال شوقي ضيف فيما نقله عن السيوطي: "إن ابن خروف ناقضه في هذا التأليف بكتاب سماه، تتريه ألمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسّمو ولما بلغه ذلك، قال "نحن لا نبالي بالكباش النطاحة وتعارضنا في ذلك أبناء الخرفان."[2]

والكتاب الثالث هو الرّد على النحاة الذي يمثل جزء من دراستنا هذه حققه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف عام 1947م من نسخة خطية بدار الكتب، رقم 375 تيمور،[3] ثم حققه، ونشره بعد ثلاثين عامًا الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنّا، فكل من يبحث في طياته يدرك أن ابن مضاء لم يكتف بقراءةكتاب سيبويه على ابن الرماك فحسب بل قرأ شرح السيرافي على كتاب سيبويه ونصوصا أخرى نقلها عن: الإنتصار لسيبويه على المبّرد لابن ولاد التمّيمي.

والجدير بالذّكر أنّ كتاب الرّد على النّحتة بعد ذلك كان مثال جدل عنيف بين الدارسين المحدثين، فقد أخذ نصيبا من المدح ومثله من النقد والقدح، فانقسم العلماء إلى قسمين: قسم أخذ نصيبا من المدح ومثله من النقد والقدح وقسم أخذ برأيه داعيا إلى تطبيق دعواته يعرفون بدعاة التيسير والتجديد في النحو العربي، ولنا مهم وفقات لاحقا، وقسم معارض داعيا إلى غضّ النظر عن هذه المبادئ، و إلى ضرورة التخلي عنها، لأنها تهدم أكثر مما تبني ويعرف هؤلاء بالتقليديين أو أصحاب النحو التقليدي.

1– ابن مضاء القرطبي: الرّد على النحاة ص 20.

2– المصدرنفسه: الصفحة نفسها.

3– محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وعلم اللّغة الحديث، ص 39.

الأسس و الأراء التي اعتمد عليها ابن مضاء في تيسير النحو:

من بين هذه الأسس والأراء التي تطرق إليها ابن مضاء نظرية العامل وعليه سنتطرق إلى تعريف هذه النقطة المهمة لغة واصطلاحاً.

– تعريف العامل:

لم يتفق اللغويون والنحاة على تحديد مفهومالمصطلح العامل، لكن فحوى العمل النحوي كان واحداً في طرحهم للفكرة.

1– تعريف العامل لغة:

اسم فاعل من العمل يقول صاحب اللّسان: "العامل في العربية ما عمل عملاما، فرفع أو نصب، أو جرّ الفعل، والناصبوالجار كالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب."[1]

2– تعريف العامل اصطلاحا:

ما أوجب آخر الكلمة مرفوعًا، أو منصوبا، أو مجروراً، أو ساكنا نحو:

جاء زيدٌ، رأيت زيدًا، ومررتُ بزيدٍ[2]وهوما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب على حدّ قول ابن الحاجب في الكافية[3] وجاء في التعريفات للشريف الجرجاني فيما نقلته عنه وداد بنت أحمد القحطاني أنّه: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

1– ابن منظور: لسان العرب، ص: 284.

2– خالد الأزهري الجرجاني: شرح العوامل المائة في أصول علم العربية، تحقيق وتقديم وتعليق البراوي زهران، دار المعارف القاهرة، ط2، 1988، ص :73.

3– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1) **أنواع العوامل**: ونذكرها كالأتي:

1- العوامل اللّفظية

2- العوامل المعنوية.

3- العوامل من حيث الأصالة والفرعية.[1]

أ) عوامل أصلية كالأفعال

ب) عوامل فرعية كالأسماء والحروف.

2) العوامل من حيث القوة والضّعف.[2]

أ) عوامل القوة كالأفعال، تعمل محذوفة ومذكورة، مقدّمة، ومؤخرة ومتوسطة.

ب) عوامل ضعيفة لا تعمل إلاّ بشروط، ك: (إنّ) واخواتها، و(ما) الحجازية، أولا تملك ما تملكه الأفعال كالحروف: حروف الجر حروف الجزم.

*** رأي ابن مضاء في نظرية العامل:**

1- إلغاء نظرية العامل:

يقول ابن مضاء: "قصدت في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلابعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي."[3]

1- فاطمة حسن عبد الرحيم شحادة فضة: ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا، فرع النحو، جامعة أم القرى، 1415هـ، ص 42.

2- المرجع نفسه، ص 43.

3- ابن مضاء القرطبي: الرّد على النحاة ص: 77.

يشير ابن مضاء في هذا القول إلى راي البصريين الذين يجعلون الفاعل مرفوعًا بالفعل، والخبر مرفوعا بالمبتدأ والمبتدأ يجعلونه مرفوعاً بالابتداء.

وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمرا) أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب" ألا ترى أن سبيويه –رحمه الله– قال في صدر كتابه: " إنما ذكرت ثمانية مجاري لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه في العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه"[1].

يقصد سيبويه بالمجاري حركات أواخر الكلم، ويقصد بالحركات الأربعة التي يحدثها العامل هي: الرفع– النصب– الجر– الجزم.

فظاهر أن هذا العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد.

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، حيث قال في خصائصه بعد كلام من العوامل اللفظية، والعوامل المعنوية: وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع، والنصب، والجرّ، والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره"[2]، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الإحتمال، ثم واده تأكيدا بقوله:لا شيء غيره، وهذا قول المعتزلة، وأمامذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الإختيارية.

وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا، فباطل عقلاً وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب نزيد بعد إن في قولنا: (إن زيدًا) إلاّ بعد عدم إن، فإن قيل بم يرُد على من يعقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل:

1– ابن مضاء القرطبي: الرّد على النحاة، ص:77.

2– ابن جني: الخصائص ،ص: 110.

الفاعل عند القائلين به إمَّا أن يفعل بإرادة كالحيوان وإنما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى".[1]

كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبيّن هذا في موضعه، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

فإن قيل: إنّ ما قالوه من ذلك إنمّا هو على وجه التثنية، والتقريب وذلك أن هذه الألفاظ التي تنسبوا العمل إليها زالت،وزال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، كذلك العلل الفاعلة عند القائلين، بها قيل لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجلة العي، وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك، وأمّا مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضتإليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك.

1-1 الإعتراض على العوامل المحذوفة:

واعلم أن المحذوفات في صناعتهم ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلاّ به حذف لعلم المخاطب به كقولك: لمن رأيته يعطي الناس: (زيدًا) أي أعط زيداً، فتحذفه وهو مراد، وإن أظهرتم الكلام به[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[3]، وقوله

1– ابن مضاء القرطبي الرّد على النحاة، ص: 78.

2– المصدر نفسه، ص: 79/78.

3سورة النحل، الآية: 30

تعالى: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَ ﴾[1] على قراءة من نصب، وكذلك من رفع وقوله عز وجلّ: ﴿فَقَالَ لَهُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴿١٣﴾﴾[2] .

والمحذوفات في كتاب الله كثيرة جدّاً، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ والثاني محذوف لاحاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيبا كقولك: (أزيدًاضربته) قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيدًا، هذه دعوى لا دليل عليها إلاّ ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد وقد تعدى إلى ضمير، ولا بدّ لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدّرٌ، ولا ظاهر، فلم يبق إلاّ الإضمار، وهذا بناء على أن كل منصوب فلابدّ له من ناصب !

أما القسم الثالث فهو مضمر، إذا أظهر تغيرّ الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره كقولنا: (يا عبد اللّه)، وحكم سائر المناديا تالمضافة، والنكرات، حكم عبد الله وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره ادعوا أو نادي[3] كما أشرنا في مبحث سابق مع سيبويه، "إلاّ أنّ ابن مضاء يرى أنه لا داعي لهذا التقدير لأنه يؤدي إلى تغيرات المعنى وتحويله من الأسلوب الإنشائي إلى الخبري"[4].

2-1 الإعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات:

نقل فادي أحمد صقر عن ابن مضاء "أنه عارض تقدير الضمير المستتر في المشتقات، وخالف جمهور النحاة في ذلكمثلا قولك: (زيدٌ ضاربٌ عمرًا)، فكلمة (ضاربٌ) وضعت لمعنيين: تدل على

1- سورة البقرة، الآية:219.

2- سورة الشمس: الأية 13.

3- ابن مضاء: الرد على النحاة،ص:80.

4- ينظر: مطير بن حسين المالكي: موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي- دراسة في مؤلفات العربية والمترجمات-كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، 1422هـ-1423هـ ،ص: 124.

الضرب وتدل على الفاعل غير المصرح به، وهو يرى أنه لا داعي لتقدير (زيدٌ ضاربٌ هو عمرًا) لأنّ ضارب (ضاربٌ) يدّل على الفاعل غير المصرّح به وزيدٌ اسمه اسم هذا الفاعل"[1].

1-3 الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال:

وكذلك عارض ابن مضاء الفكرة وهي استتار الفاعل مع الأفعال في قولنا: (زيدٌ قامَ) لأنه في رأيه لا داعي لهذا الإستتار، وفي قول النحويين: الفاعل لا يتقدم ولا بدّ للفعل من الفاعل، فالفعل يدل على الفاعل دلالة لفظية، ونحن نعلم أن الفاعل من صيغه الفعل ولفظه، فيعلم فاعله غائب مذكر، واعلم فاعله أنا[2]، فما الداعي إلى التقدير والتأويل "أليس الهدف من الفعل هو معرفة الحدث والفاعل، فإذا كان الفاعل معلومًا ومعروفًا فما الداعي إلى التعقيد والتأويل".[3]

كما توجد هناك اعتراضات أخرى لابن مضاء القرطبي، وهذه الاعتراضات تمثلت في الإشتغال والتنازع.

1-3 في الاشتغال: باب الإشتغال قام على قاعدتين من قواعد العامل، " احداهما: لا يجتمع عاملان على معمول واحد والأخرى كل عامل لا بدّله من معمول، وقد ترتب على هذه المسألة مسائل: فالقاعدة الأولى ترتب عليها اختلاف في العامل من المتنازعين، فهو الأول عندالكوفيين و الثاني في رأي البصريين، أمّا القاعدة الثانية فقد ترتب عنّها البحث عن معمولات العوامل التي لا تعمل فأضمر الكوفيون كلّ ما يحتاجه الثاني، واضمر البصريون الفاعل فقط في الأوّل وأمّا الكسائي فقد حذف الفاعل أيضاً من الأول"[4].

1- فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الألدنس في تسير النّحو، ص: 121.

2- ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، ص: 30/29.

3- فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الألدنس في تيسير النّحو، ص: 112.

4- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث، عالم الكتب القاهرة، ط4، 1410هـ-1998م، ص: 216.

وفي هذا يقف ابن مضاء إلى جانب النص، ويضع الباب بسهولة هكذا: "الاسم الموجود يتعلق بالثاني – كما قال البصريون- ولا يضمر في الأوّل شيء على الإطلاق – كما قال الكسائي- وقد احتكم في رأيّه هذا إلى النصوص اللّغوية منتقلا في مستويين الأول: النصوص تؤيد أنّه ليس الأول فاعلا ظهر سواء أكان مضمرًا أم محذوفا، والثاني: النّصوص تويّد رأي الكسائي المتفق مع رأي ابن مضاء"[1].

ويرى محمد عيد أن مما يدعم رأي ابن مضاء، ما اتجه إليه في استشهاده بنصوص اللّغة وهذا ما لاحظه أبو حيان أنّ نصوص القرآن التي وردت غي هذا الباب كلّها تتعلق بالثاني، وينقل محمد عيد رأي أبي حيان وهو أن: "إعمال الأول قليل ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضيع كثيرة منها:

قوله تعالى: " يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة"[2]، وأيضا قوله تعالى "ءاتوني أفرغ عليه قطرًا"[3]، وكذلك قوله تعالى: "والذين كفروا وكذبوا بايتنا"[4] وقوله: "تعالوا يستغفر لكم رسول الله"[5] وقوله: "هآؤماقرؤواكتابيه"[6]، لأن المعمولمقدر الاتصال بعامله، فيلزم من ذلك تقديمه على العامل الثّاني الثّاني و لو كان في اللّفظ كذلك لاتصل به ضمير المعمول على الأجود نحو: "أتوني أفرغ عليه قطراً" فإذا نوى ذلك كان إبراز الضمير أولى لأنَّ الحاجة إليه أولى"[7].

1- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث، ص216.

2- سورة النساء: الأية: 176.

3- سورة الكهف، الآية: 96.

4- سورة البقرة: الآية : 39.

5- سورة المنافقون: الآية 05

6- سورة الحاقة: الأية: 19

7- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، علم اللغة الحديث، ص: 218.

1-4- في التّنازع:

يشير ابن مضاء إلى أن باب التنازع جرّ للنحو عناءًا كبيرًا، وما ترتّب عنه من إضمار وتأويل وخلاف، "ويقرّ رأي ابن مضاء في هذا الباب تطبيقا على رأيه في العامل عامة من ناحية، و من أخرى أنّ هذا الرّأي يستند إلى النّص اللّغوي، والذي يرفعه المتكلم وينصبه اتباعًا بكلام العرب كما عرفه من نطقهم وعاداتهم غي ذلك."[1]

ونقل محمد عيد: " أن ابن مضاء قد شرح هذا كلّه في كتابه –عن مواقع الرّفع و النصب- بين ما إذا عاد على الاسم ضمير مرفوع أو ضمير غير مرفوع، ففي الجمل التي تشمل على الأوّل يُرفع الاسم، وقدم كثيرا من الأمثلة، وفي الجمل التي على الثاني تفصيلات لرفعه و نصبه؛ ترتبط بنوع الفعل والأدوات الداخلة عليه".[2]

ولعّله في هذا السياق وقع أصحاب النحو من الدارسين والباحثين الجدد في غموض من حيث المعيار الذي يطّبقه ويتبنّاه والدّليل على ذلك كما هو موضح لدى محمد عيد وفي الجمل التي تشتمل على الثاني تفصيلات لرفعه ونصبه.

2- إلغاء العلل الثواني والثوالث:

1- **تعريف العلّة: لغة:** هي المرض المانع والإعاقة والسبب الطبيعي للأشياء.

اصطلاحًا: هي القرينة أو العلامة أو الأمارة إذا وجدت تحقق الحكم بسببها و هي الرّكن الثالث من أركان القياس.

قال ابن جني في الخصائص: "ذلك إنّما هي أعلام وأمارات بوقوع الأحكام"، وللعلة ثلاثة أضرب.

1: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث، ص: 218.

2- المرجع نفسه، ص: 218.

1- **العلّة التعليمية:** تفسر جوهرها تفسير للواقع اللغوي إن ترصدها الدراسات الوصفية للظاهر اللغوية، وبها يتوصل إلى كلام العرب[1].

مثال: (قام زيدٌ) فهو (قائم)، و(ركب زيدٌ) فهو (راكب) فعرفنا اسم الفاعل وقلنا (ذهب) فهو (ذاهب)، (أكل زيدٌ) فهو (آكلٌ) ومن هذا النوع من العلل قولنا: إن(إن زيدًا قائمٌ) فإن قيل لم نصبتم زيداً؟ قلنا :بإن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر فهكذا تعلّمناه، وهكذا نعلّمه، وهذا ما سمعناه عن العرب[2].

2- **العلّة القياسية:** تحاول الربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة الصّلات الموجودة بينها، حيث أخذ النحّاة بهذه العلّة لطرد الأحكام ومثالها لم نصبت زيدًا في قولك (إنّ زيدًا قائمٌ) و لم وجب أن تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب على هذا السؤال هو: كأن نقول إنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعّدي إلى مفعول فحملت عليه وعملت عمله، لم ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله مثل: (ضرب أخاك محمدُ)، (فهم الدَّرسَ الطالبُ) وما أشبه ذلك.[3]

3- **العلّة الجدلية:** تبدأ هذه العلة بعد العلتين السابقتين وهي تعليل لهما وتأييد لهما من طريق التبرير المنطقي؛ إذ أنها تأتي من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعا، وهي على ما مثّلتا به أعلاه إذ يقال: من أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ ولم شابهت ما قُدَّم مفعوله على فاعله وهو ليس بأصل؟ ومالذي دعاإلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟...إلخ فالجواب الذي يُعتل به عن أيّ من هذه المسائل هو علة ثالثة وداخلة في الجدل والنظر.[4]

1- ابن جني: الخصائص ،ج1 ،ص: 144.

2- الأستاذ يكاي: محاضرة في الدرس النحوي ص 06، 2013-2014، السنة الثانية LMD المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشرشي.

3- أحمد خيضر عباس: أسلوب التعليل في اللّغة العربية، ص 22.

4- المرجع نفسه، ص 23/22

مثال: – إنّ العلم نورٌ.

إن وأخواتها فرع بالنسبة للاسم

–حضر الموتُ يعقوبَ: الأصل

مخالفة اختلال الفرع مع الأصل فأخذ الفرع حكم الأصل.

– حضر يعقوبَ الموت: فرع

فإن قيل: لم وجب تقديم المنصوب على المرفوع قيل: لأنّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى، فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يُعلم أهي حروف أم أفعال، ولما كان ذلك يؤدي إلى الإلتباس (التباس الحروف بالإفعال).

وجب تقديم المنصوب على الرفوع رفعاً ودفعا للّبس والاختلاف بينهما.[1]

– العلة عند النحويين (في اصول النحو)

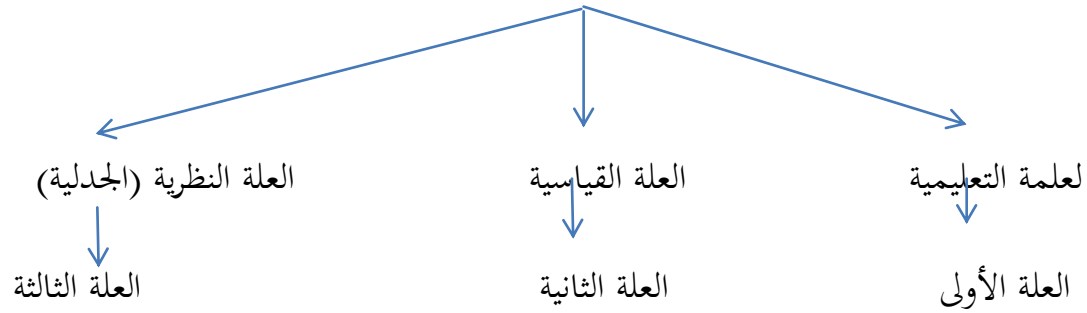

– أقسام العلل الثواني:

وهي على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين:

1 – الأستاذ بكاي:محاضرة في الدرس النحوي،ص:07.

– فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيافي الوصل وليس أحدهما حرف لين، فإنّ أحدهما يُحرك، وسواء أكان من كلمتين أو كلمة واحدة مثل: قولنا (أكرِمِ القومَ)، وقال تعالى: (قمِ الليّلَ)، وقال تعالى: (واذكرِ اسمَ ربّكَ)، ويقال: (مدَّ ويمدُّ، ومدَّ)، وآخر الأمر موقوف، مثل (اضرِبْ) فاجتمعت الدّال إلى الدّال، والأولى ساكنة، فحركت الثانية لالتقائهما فإن كان يمكن النطق بالثانية، ساكنة في حال الوصل فعلتُ، تقول (مرٌّ باقي) فأمّا (أكرِمِ القومَ) وأمثاله فلا يمكن فيه إلا التحريك، فيقال: لم حُرّكت الميم من أكرم،وهو أمر فيقال له: لأنه لقي ساكنا آخر، وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال، فإن أحدهما يحرك[1].

وإذا قيل لم لم يترك ساكنين؟ ! فالجواب: لأنّ النّطق بهما ساكنين لا يمكن النطق فهذه قاطعة وهي ثانية، وكذلك قولهم: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن، فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد، وتدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلم دخلت عليه ألف الوصل؟ فيقال: لأنّه فعل أمر حُذف من أوله الحرف الزائد، وكل فعل أمر حذف من أوله الحرف الزائد، فإنه تدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلم لم يترك أوله كذلك؟ قيل: لأنّ الابتداء بالساكن لا يمكن وهي ثانية وكذلك (ميعاد وميزان) وما أشبههما، يقال: "لأنّ الأصل فيهما (مِوْعاد ومِوْزان)، والدليل على ذلكأنهما من وعد ووزن ففاء الفعل واو، ويقال في جمعهما (مواعيد وموازين) وفي تصغيرهما (مُوَيْعيدومُوَيْزين) فأبدل من الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، وكل واو سكنت وانكسرت ما قبلها، فإنها تبدل ياء، فإن قيل: لمَ أبدل منها ياء، ولم تترك على حالها؟ قيل: لأن ذلك أخف على اللّسان فهذه علة واضحة أيضًا، ولكن يستغنى عنها"[2].

ومثال غير البين منها قولهم:إنّ الفعل الذّي في أوله إحدى الزوائد الأربع أعرب، لشبهه بالاسم، و يكتفي في ذلك بأن يقال : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير

1– ابن مضاء القرطبي: الرّد على النحاة، دراسة وتحقيق شوقي ضيف، ص :132.

2– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

جماعة النساء، و لا النون الخفيفة ولا النون الشديدة، فإنه معرب، فإن قيل: (يضربُ) لم أعرب، قيل لأنّه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير المؤنث، ولا نون خفيفة ولا نون شديدة، وكل ما هو بهذه الصفة معرب، فإن قيل: لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة؟ فقيل لأنه اشبه الاسم في أنه يصلح –إذا أطلق– للحال والاستقبال، وهو عام كما أنّ رجلاً وغيره من النكرات عام، ثمّ إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين أدخل عليه الألف واللّام فأزالا عمومه[1].

وكذلك الذي في أولّه الزوائد من الأفعال إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل السّين، أو سوف، فهذا عامّ يخصّص لحرف من أوّله فأعرب الفعل لهذا الشبه، وأشبه أيضا في دخول لام التأكيد عليه يقال: (إنّ زيدًا لقائمٌ)، (وإنّ زيداً ليقومُ).

ويقولون أُعرب الاسم؛ لأنه على صيغة واحدة، وأحواله مختلفة يكون فاعلاً ومفعولاً، ومضافًا إليه فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال.[2]

3– إلغاء القياس.

تعريف القياس:

يعرفه ابن الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) بقوله: "هو حملُ غيرُ المنقولِ على المنقولِ إذا كان في معناه"[3]. وحمل غير المنقول على المنقول معناه: قياس الأمثلة على القاعدة، وذلك أنّ المنقول المطرّد يعبّر قاعدة، ثمّ يقاس عليها غيرهافهو إذا كما يقول ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة)، "حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع"[4].

1– ابن مضاء القرطبي: الرّد على النحاة تحقيق وقي ضيف ص: 133.

2– المصدرالسابق، الصفحة نفسها.

3– محمد عيد: اصول النحو العربي (عن ابن الأنباري الإغراب في جدل الإعراب) ص: 68.

4– ينظر: الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو تح: سعيد الأفغاني 1951م، ص 45– 93.

والصّلة بين هذه الثلاثة تتضح في الصورة الفكرية العامة في كل منها وذلك بوضع القوانين التي تلزم ما يندرج تحتها.[1]

لم يكن ابن مضاء طويل النفس في رأيه عن القياس، فليس في رأيه عن تقليب الفكرة ومواجهة احتمالاتها كما فعل في أرائه الأخرى عن العامل أو التأويل مثلا، فقد ذكر رأيه في القياس عرضاً أثناء حديثه عن التعليل، كما أن له جزئيات عنه متناثرة، بين دفتي كتابه (الرّد على النحاة) فإن أضيف هذا لذاك اتضحت فكرة تقريبية عن رأيه في ذلك الموضوع.

وعلى هذا النحو، فالقياس هو الأحكام النحوية التي تصدق عن النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة ثم تعمّم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد.[2]

فالعرب أمة حكيمة، كيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل، وهو لم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يُجهِّل به بعضهم بعضا، وذلك: أنهم لا يقيسون الشيء على شيء ويحكمون عليه بحكمه إلاّ إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع ! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل[3].

وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلا، وذلك أنّهم يقولون إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنّها فروع، كما أنّ الأفعال فروع بعد الأسماء فإذا كان في الاسم علتان، أو واحدة تقوم مقام علتين فإن كل واحدة من العلتين تجعله فرعًا، منع ما منع الفعل، وهو الخفض، والتنوين، والعلل المانعة من الصرف: التعريف،العجمة الصفة، التأنيث، والتركيب (المزجي)، والعدل والجمع الذي لا نظير له ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه، والألف والنون الزائدتان المتشبهتان ألف التأنيث وما قبلها، وذلك أنّ التعريف ثان للتنكير والأعجمي من الأسماء فرع في كلام العرب،

1– محمد العيد، أصول النحو، ص: 68.

2–المرجع السابق،ص:133.

3– ينظر: سيبويه الكتاب، تح ع السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3 ، 1418هـ. 1988م، ص: 55/1.

والصفة بعد الموصوف بها والتأنيث فرع على التذكير، والتركيب فرع على المفردات، والمعدول فرع بعد المعدول عنه، والجمع فرع بعد الواحد والألف والنون الزائدتين، يشبه بهما الإسم المذكر والمؤنث وأما وزن الفعل المختص به فبُيّن، والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر اسعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللّسان خفّ، وإذا قلّ استعماله ثقل.[1]

كل هذه الأسماء وغيرها أكثر استعمالا منها، ثقلت ومنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعًا له وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففصل هذا لو كان بينًا فكيف به وهو ما هو في الضعف لأنه ادّعاء أن العرب أرادته ولا دليل على ذلك، إلاّ سقوط التنوين، وعدم الخفض وهذان إنما هما للأفعال فلو لا شبه الأفعال، لما سقط منها ما يسقط من الأفعال ! قيل: "نجد في الأسماء ما هو أشد شبهًا بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف وهي منصرفة نحو: (أقام إقامةٌ) أشبه (فإقامة) مؤنث والفعل المشتق منه، ودال على ما يدل من الحدث وعامل —على مذهبهم– كالفعل و هو مؤكد له ، و المؤَكَّد و المؤَكَّد تابع للمؤكِّد، كما أن الصفة بعد الموصوف فيه التأنيث والتأكيد والعمل ودلالة الإشتقاق وإن لم يكن في التاء نحو قيامٌ، ففيه أنّه لا يثنّى ولا يجمع كما أن الفعل كذلك."[2]

3– إلغاء التمارين غير العملية:

ومما ينبغي أن يسقط من النحو (ابنِمن كذا مثال (كذا) كقولهم (ابن من البيع) مثال: (فعّل)، فيقول قائل: (بُوِّع) أصله (بُيْع) فيبدل من الياء واوًا لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل، كما قالت العرب: (موقف ومرسل) أصل موقن: ميقن، لأنه إسم فاعل، فاعله أيقن، ففاء الفعل منه

1– ابن مضاء القرطبي: الرّد على النحاة، ص: 136.

2– ابن مضاء القرطبي: الرّد على النحاة، ص: 137

ياء، وينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياءً، كما أنّ أكرم اسم فاعل منه مكرم ففاء الفعل الكاف، وهي فاء اسم الفاعل في مكرم، وكذلك كل اسم .[1]

موسر: مياسير، وفي تصغيره (مسير)، لما زالت علة إبدال الياء واو وهي سكونها وانضمام ما قبلها، رجع إلى أصله، ومن قال (بيع) بالكسر كسر الباء لتصح الياء، كما قالت العرب (بِيض وعِين وغِيد) في جمع بيضاء وعيناء وغيداء، وكذلك المذكر

لأنّ فعلاء تجمع على فُعل (الحمراء وحُمر وشقراء وشقرْ) والقياس أن يقال: (بُيْض وغُيْد وعُيْن) لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واوًا، وأما أيّ الرأيين هو الصوّاب؟ فكل منها حجة ودليلاً.[2]

حجة من أبدل الياء واوا أن بوعا مفرد، وحمله على موسر ونظرائه –أولى من الحمل على الجمع، وأيضا إذا وجدنا الآخر يتبع الأول أكثرهما يتبع الأول الآخر، قالوا: ميعاد وميزان، فأبدلوا الآخر الأول، ولم يبدولوا الكسرة ضمة ولا فتحة.[3]

-إلغاء كل ما لا يفيد نطقًا:

ما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصبالمفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في رافع المبتدأ وناصب المفعول، فنصبهم بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معًا، وعلى الجملة كل فيما لا يفيد نطقا."[4]

1– ابن مضاء القرطبي: الرّد على النحاة، ص: 138.

2– المصدر نفسه، ص: 139.

3– المصدر نفسه، ص: 139.

4– المصدر نفسه، ص: 141.

قصد ابن مضاء في هذه الأبواب التي لا تفيد النطق ولا تزيد المتكلم علمًا بكلام العرب إنّما هو التخفيف عن المتعلمين كي لا يتيهوا في هذه التعريفات والتعليلات والتقديرات والتأويلات التي لا تجوز في كلام النّاس ويحرّم القول بها في كلام الله.[1]

– هل ابن مضاء ميدعو إلى فكرة الالغاء أم لا؟

ابن مضاء القرطبي حين ألّف هذا الكتاب والذي نعني به "الرد على النحاة" قدم حلولا كثيرة لمشاكل النحو العربي وبذلك نهج السبيل لمن يريد أن يصنّف كتابا في النحو العربي تصنيفا جديدًا ، حيث قال فيمقدمة هذا الكتاب: "حطّموا نظرية العامل، حطّموا التقدير في العبارات، حطموا الأقيسة والعلل، حطّموا التمارين غير العملية، حطموا مل ما لا يفيد من صّحة في الأداء ولا اللّسان."[2]

يتضح لنا من خلال هذا القول نّ ابن مضاء يدعو كل ما قاله عن نظرية العامل وغيرها فهو أراد أن يبسط النّحو ويسهّله على كل قارئ حين قال: حطّموا أي انّه أراد بهذه الكلمة ألغوا إذا فهو يدعو: إلغاء نظرية العامل إلغاء القياس– العلل، التمارين غير العملية، وكل ما لا يفيد نطقا.[3]

مقارنة بين التيسيرات التي قام بها ابن مضاء وشوقي ضيف:

نحاول كتابتها على شكل نقاط أي كملخص لأعمالهما أو بعض المحاولات التي قاما بها (من إلغاء وحذف...).

1– خديجة حديثي: المدارس النحوية ط3 1422هـ–2001م، دار الأمل –اربد– الأردن، ص: 319.

2– ابن مضاء: الرّد على النحاة، ص: 08–09.

3– ينظر: ابن مضاء القرطبي، ص: 09.

1- **ابن مضاء القرطبي:**

- إلغاء نظرية العامل.

-إلغاء الثواني والثوالث.

- إلغاء القياس.

- إلغاء التمارين الغير العملية.

-إلغاء كل ما لا يفيد نطقا.[1]

2- **شوقي ضيف:**

- تنسيق أبواب النحو (أي مبدأ التجانس بين أبواب النحو)

- إلغاء الإرابين التقديري والمحلي.

- إهمال الإعراب ما لم يفد شيئا في تصحيح الكلام وسلامة النطق .

حيثوصل شوقي ضيف إلى هذه الأسس من خلال اعتمادهعلى مبدأين هما:

1- الإنصراف عن نظرية العامل.

2- منع التأويل والتقدير في الصّيغ والعبارات.

1- ينظر: علاء اسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج، والتطبيق، كلية الأداب جامعة المنيا، ص: 11.

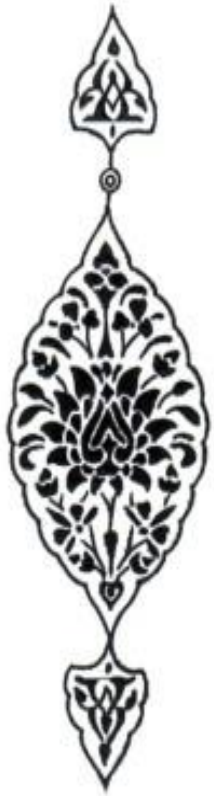

الفصل الثاني

محاولة تيسير النحو عند شوقي ضيف .

محاولات التيسير الحديثة:

سميت هذه الدراسة تيسير النحو وارتقت إلى اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسته وتوقيما، ولعمري إنه لموضوع يحتاج إلى كثير من الجهد والاستقصاء، لما طرأ على الدرس النحوي، من محاولات تسيير وتسهيل، ومحاولة الإكتفاء بالكليات، واسقاط التفصيلات، غير أن وضع العربية المتصف "بالثبات "لا يحول دون البحث عن تسهيل طرق دراستها وتطوير الوسائل التربوية[1]

وستناول بالذكر عددا من الأعلام المحدثين ممن أسهموا في التسيير لعلاقة ذلك بالمباحث الحادثة التي تحاول الربط بين اتجاهات التيسير القديمة والحديثة، وليكون تمهيدًا للثبت التاريخي الشامل لمحاولة التيسير ومن هؤلاء نذكر:

1 - سلامة موسى 1826م:

صاحب الدعوة المكشوفة المحاولة المعرضة للقضاء على الفصحة كتابة "البلاغة العصرية الذي دعا فيه إلى العامية من مقدمته ويبارك الجهود الداعية إليها وإلى الخط اللاتني متسترا بغطاء التيسير [2]

2- مصطفى جواد 1928م

كان مصطفى جواد من أوئل النحاة المعاصرين الذين نبهوا إلى صعوبة النحو العربي ومشكلات العربية ،وقد حاول علاج ذلك فكتب مقالات وبحوثا متعددة في هذا المجال، أما أهم

1– د/محمد المختار وادبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، ط1 1996م، ط2 2008م بيروت لبنان– ص 561.

2–د/ حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي ط 2014، دار دجلة لا نشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمسية ، ص 161.

مقترحاته والحلول التي قدمها فهي، إلغاء التعليلات، والأخذ بالنحو الكوفي، وتقريب الفصحى من العامية[1].

3- إبراهيم مصطفى 1937م:

أشهر اصحاب التسير المعاصرين، فقد أثار محاولة ضجة وردود أفعال قوية، وانتقسم الدارسين بشأنها إلى مؤيد ومعارض، أما المؤيدين فأشهرهم، طه حسين الذي قدم لكتاب "إحياء النحو" وغيره، من أكثر مقترحاته تصب في مجال طرق التدريس والمناهج الدراسية والكتب المنهجية، أما المعارضون فهم:

4- الشيخ محمد عرفة 1937م :

الذي قدم تفسيرات جديدة أثناء نقده للكتاب ومناقشة علميًا، واتهمه بأنه نحل النحاة مذهب لم يقولوها.

ومحمدمحمد حسين الذي نعت الكتاب بـ" الكتاب الميت" والدكتور عبد الكريم خليفة الذي كان على صواب عندما شدد على وجوب التمييز بين قواعد العربية التي تهدف إلى تقويم لسان المثقف في حياته العلمية واليومية ،وبين الدراسات النحوية المتخصصة التي تتجه إلى الجزئيات والتفريعات إلى أوجه والوجوب وأوجه الحواز[2]

5- يعقوب عبد النبي 1941م:

تنتمي محاولته الأستاذ يعقوب عبد النبي إلى مهنج اللغوي الحديث وتتألف من قسمين الأول: نظرية عرض فيه مقترحات جديدة لإصلاح النحو، والثاني نطبيقي على بعض أبواب النحو[3]

1- حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص: 162.

2- المرجع نفسه، ص 163.

3- المرجع نفسه، ص 172

6- شاكر الجودي 1945م:

قامت محاولة الأستاذ شاكر الجودي على أربعة مقترحات هي:

الأول: حذف باب الأفعال الناقصة" من مناهج الدراسة وإلحاقها بالحال.

الثاني: حدف الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما، مبتدأ وخبر فيعد الأول مفعولاً به والثاني حالاً

الثالث: حذف الأفعال االناصبة لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا فيعد الأول مفعولاً به والثاني تمييزاً

الرابع: حذف المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله، وجمعها كلها في باب اسمه وصف الفعل.[1]

7- عبد الحميد حسن 1946م:

الأستاذ عبد الحميد حسن محاولة متكاملة، اشتملت على قسمين:

الأول: عرض فيه أفضل طرائق تعليم النحو، اقتراح مناهج تدريس القواعد النحوية الجديدة أخذ بعين الإعتبار الغاية المطلوبة من تعلم النحو رابطًا بينها وبين حاجة التلاميذ الأساسية لها، وهذا ما عرف بالنحو الوظيفي، والثاني تناول فيه المادة النحوية والتفكير النحو، عند النحاة، ناقداً ومناقشًا ومقومًا، مع الإهتمام بنظرية العامل ومسائل الخلاف النحوي[2].

8- شوقي ضيف 1947م:

تميز اهتمام الدكتور شوقي ضيف بالتيسير النحوي، تنظيرًا وتطبيقًا، فقد إهتم بتاريخ التيسير قديما وحديثا، وقد تتابعت محاولته، أيضا في أكثر من كتاب وبحث، وفي أوقات مختلفة ونقوم محاولة على ستة أسس هي:[3]

1- حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص 177.

2- المرجع نفسه، ص 178.

3- المرجع نفسه ص179.

- إعادة تنسيق أبواب النحو

- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي

- الإعراب لصحة النطق

- ووضع التعريفات وضوابط دقيقة

حذف زوائد ضارة وعقد كثيرة واستكمل نواقص ضرورية[1]

جهود شوقي ضيف في تجديد النحو:

من يتأمل كتاب "تجديد النحو"، وكتاب، تيسير النحو قديمًا وحديثًا، لشوقي ضيف يلاحظ أن مؤلفه قصد إلى إعادة تنظيم أبواب النحو وتنسيقها، وقد أسس بيان كتابة على إلغاء نظرية العامل،وما يتبع ذلك من اسراف في التعليل ويجدر بالذكر أن المؤلف قد انطلق من هذا المبدأ العام ليحقق مشروعه في ضوء ستة أسس، جعلها فيما يأتي

أ) حذف الأبواب الفرعية من النحو، ورد الأبواب الأخرى.

ب) إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وهو يترسم في ذلك خطى ابن القرطبي

ت)أن يكون الهدف من الإعراب صحة النطق، فإن لم يصح فلا حاجة إليه، لأنه وسيلة وليس غاية في حد ذاته[2].

ث)وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو لأستجلاء المقصود منها وتخليصها من الإضطراب الذي يعثورها، على نحو ما يلاحظ في أبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال.

ج) حذف الزوائد العالقة بأبواب النحو التعليمي من دون حاجة إليها

1- حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص 179

2- شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، ط6، 1890 ص 101.

ح) إضافة بعض الموضوعات الناقصة إلى النحو العربي التي من شأنها أن توضح الناشئين جوانب مهمة في نطق العربية وخصائصها اللغوية، حيث تحدث عن مخارج الحروف والحركات وهمزتي القطع والوصل.

خ) " ال" الشمسية القمرية والذي يجل النظر في الكتاب والأسس التي أقيم بناؤها عليها، يلمح أن هناك اضطرابا يخالط ما ورد فيه من أفكار من حيث المنهج[1].

د) تيسير شوقي ضيف في النحو وتجديده اجتهادات كثيرة من أشهرها ما جاء في الرد على النحاة لإبن مضاء، حيث أيد فيها رأي ابن مضاء فيما ذهب إليه من إلغاء نظرية العامل والتأويل في الصيغ والعبارات والعلل الثواني والثوالث، والقياس، ومسائل التمرين، وقد بين في مقدمة كتابه، هذا الأسس التي أقام عليها محاولة وهي:

أ) إعادة ترتيب أبواب النحو على خلاف ما عليه الأمر عند القدماء.

ب)إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي.

ت) عدم الاشتغال بإعراب الكلمات التي لا تجدي نفعا من حيث صحة النطق وأداء المعنى.

ث) وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض المفعولات.

ج) حذف ما يراه زائداً لا فائدة فيه، مثل رأيه في باب الإعلال.

ح) إضافة ما يراه ضروريًا[2].

لقد استأثرت فكرة تسير النحوباهتمام كبير من طرف الدكتور شوقي ضيف. ولعلها نشأت في ذهنه عندما اكتشف كتاب الرد على النحاة، فراقته ثورة ابن مضاء فكان ممن حمل لواءها، وفي طليعة المنادين بتطبيق مبادئها، كان في عام 1947م، وهي الفترة التي كان المناخ فيها مهيئا لإصلاح

1– د/زينب مديح جبارة النعيمي، جهود التجديد والتسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب مجلة واسط للعلوم الإنسانية ص 16–17.

2– تسيير النحو عند عباس حسن، كتابه النحو الوافي، دراسة تقويم مذكرة التخرج اعدادها لنيل درجة الدكتوراه 1931م–1932م جامعة أم القرى، ص 26.

جذري يخلصّ النحو من التعقيد والعسر الشديد، ويجعله داني القطوف للناشئة، كان ذلك في حقبة كتاب إحياء النحوي لإبراهيم مصطفى.[1]

أسس تسيير النحو عند شوقي ضيف:

وقد قدم د/شوقي ضيف بحثا إلى مؤتمر المجمع القاهرة في الدورة الثالثة والأربعين بعنوان "تيسير النحو" فأحاله المؤتمر إلى لجنة الأصول، ويقوم البحث في تحقيق هدفه في التسير على أربعين أسس على النحو الآتي، الأساس الأول إعادة تنسيق أبواب النحو، ومن المقترحات التي قدمها في هذا المجال.

1) حذف الأبواب الخاصة بكان وأخواتها، وكاد وأخواتها وما، ولا، ولات العاملات عمل ليس، ولا النافية للجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى من باب المبتدأ والخبر، ودراستها في أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها فتدرس "كان" مثلا من باب الحال، ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلا والاسم المنصوب حالاً.[2]

الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التقديري والمحلي ومن المقترحات في هذا المجال

أ) لا يقدر للظرف أو الجاروالمجرور متعلق عام.

ب) لا حاجة إلى تقدير أن ناصبة للفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعنية أو لام التعليل...ألخ

2) إلغاء تقدير أن النيابة في العاملات الفرعية للإعراب في الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المؤنث، والممنوع من الصرف ...إلخ.

1– محمد المختار ولدباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ص 566.

2– د/ ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، جدار الكتاب العالمي عمان والأردن جامعة الإسراء كلية الأدب، عالم الكتب الحديثة إربد لأردن ط1، 1429هـ، 2008م، ص 235.

الأساس الثالث: ألا تعرب كلمة، مادام إعرابها لا يفيد شيئا من صحة نطقها. وهذا يتضح في الاستثناء، وأدوات الشرط، وكم، ولا سيما[1]

ومن مقترحات في هذا المجال:

أ) نكتفي بالقول بأن "ما عدا" و "ماخلا" و "ما حاشا" أداة استثناء بعدها مستثني منصوب.

ب) إعراب "غير" في صورة الاستثناء حالا في حالة نصبها، ونعتاً في حالة رفعها أو جرها.

ت) إخراج صورة الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء لأنها من صورة القصر.

ث)الاستغناء عن إعراب أدوات الشرط، وإعراب كم الاستفهام و الخبرية.

الأساس الرابع: وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو، ومن ذلك باب المفعول المطلق والمفعول معه، الحال.

وقد اقترح صاحب المشروع بإضافة إلى ما سبق .

1) العناية بجداول التصريف والإسناد

2) العناية بباب إعمال المصادر والمشتقات

3) العناية بحروف الجر الزائدة

4) جمع صورة الحذف والتقدير بابا واحد[2]

وختام هذه المحاولات في مجال تسيير النحو ومحاولته شوقي ضيف في كتابة تجديد النحو عام 1982م وقد اعتمد فيه على ثلاثة أسس هي:

1– د/ياسين أبو الهيجاء ،مظاهر التجديد النحوي، ص: 236.

2– المرجع نفسه، ص 234.

1) إعادة تنسيق أبواب النحو العربي.

2) الإستناد في التجديد بآراء لكل من ابن مضاء ومقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية، إضافة إلى قرارات مجمع اللغة العربية.

3) عدم إعراب أية كلمة لا فائدة في صحة نطقها[1]

نقد شوقي ضيف للإحياء:

لم يرتض د/ شوقي ضيف رأي ابراهيم مصطفى في قوله بأن المنادى المفرد في مثل "يا زيد" حرم التنوين وضمَّ فرارا من شبهة الإضافة إلى الضمير المتكلم ،لأن الأعلام جميعها ماعدا الممنوعة من الصرف منونة ولا نستطيع أن تقوم إلى تنوينها يدل على التنكير، وأنكر عليه أيضا ادعاءه أن اسم إنّ مرفوع في الأصل، ورد احتاجه بقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [2]، وبالعطف في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[3] فذكر تخريج الأخفش الآية الأول، وقراءة أبي عمر وإنَّ هذين لساحران وقراءة حفص إن هذان وقال: في الآية الثانية إن النحاة اعتبروا والصبئون" في الآية مبتدأ وخبره محذوف.

لا يحذف خبر"إنّ" إن ولكن جاءت في القرآن الكريم آية عطف فيها الرفع على اسم وإن وهي في آية قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴿٥٦﴾﴾[4] يرفع "ملئكته" في إحدى القراءات فقدر النحاة خبر "إن" محذوف والتقدير إن الله يصلي وملئكته يصلون.[5]

1– د/ طبية سعيد السليطي تقديم د/حسن شحاتة، تدريس النحو العربي في ضوء الإتجاهات الحديثة الدار المصرية اللبنانية ط1 ،1423، 2002م ص 51.

2– سورة طه [63]

3– سورة المائدة[69]

4 – سورة الأحزاب، الآية 56.

5– ينظر: د/شوقي ضيف– تحديد النحو، ص: 237.

وكذلك واحتج د/شوقي ضيف بإجماع النحاة على نصب اسم "إنَّ" وورده في ألاف الأمثلة من القرآن الكريم والشعر العربي، ونلاحظ في هذا الرد أن د/شوقي ضيف في دفعه من القرآن الكريم والشعر العربي، ونلاحظ في هذا الرد أن د/شوقي ضيف في دفعه الإستشهاد الأستاذ مصطفى إبراهيم بحديث، على اسم "إنَّ" قال: "معروف أن الحديث لا يحتج في القواعد لأن كثيرين من حملته أعاجم ولذلك لم يحتج به سبويه ولا غيره من نحاة البصرة والكوفة".[1]

أسس تجديد النحو وتيسير عند شوقي ضيف:

يعتبر الدكتور شوقي ضيف أنه ابتدأ بتنسيق أبواب النحو نسيقا جديدًا وقد مسّ هذا التنسيق قسم المنصوبات حيث تجده يضيف إلى باب المفعول به كاد وأخواتها وظن وأخواتها وأعلم واخواتها، كما أضاف مفعولات تأتي منصوبة وحقها الجر، واخرى تأتي مجرورة وحقها النصب، وفي باب المستثنى أوضح الفرق بين "إلاّ" أداة الاستثناء و "إلاّ" أداة الحصر، واخرج من باب المستثني غير وسوى[2] أما باب كان واخواتها فأضافها إلى باب التميز فأعاد تنسيقه ليدمج فيه صيغ الصفة المشبهة، واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم وكنايات العدد، وصيغة الإختصاص أما باب النداء فأدمج فيه صيغ الترخيم والاستغاثة والندبة حيث أته أبقى على المفاعيل جميعا، المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه، والمفعول له، ومفعول معه، وأبقي الاستثناء والحال ونسق باب التميز.[3]

1- دارفع عبد الله العبيدي، جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التعليمي وتسييره، 1432، 2010م، ص 117.

2- ينظر:د/شوقي ضيف- تحديد النحو. ص21.

3- المرجع نفسه، ص 22-23.

لكن هناك كلمات لا تظهر عليه علامة الإعراب التي يقتضيها موقعها في الجملة، ولا يرجع عدم ظهور العلامات إلى أن هذه الكلمات مبنية بل إلى أسباب أخرى، وهذا النوع من الإعراب نسمه بإعراب بالعلامات المقدرة قد تكون حركات كما قد يكون حروفا، ويمكن تلخيص عن هذا الأساس كمايلي:

1) الإعراب التقديري والمحلي:

أ) **الإعراب المحلي:** وهو تغير اعتباري بسبب العوامل، فهو ليس ظاهرًا ولا مقدرًا وغالبًا ما يأتي في المبنيات نحو: أكرمت منْ حضر: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

– في الجمل التي لها من الإعراب محكية أو غير محكية: نحو شاهدت الموظف "يبتسم" جملة فعلية في محل نصب حال.

– في المصادر المنسبكة نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٨٤﴾[1] والتقدير (صيامكم).

– في الأسماء المجرورة بحرف جر زائدة نحو: قوله تعالى: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢﴾[2] التقدير لست مسيطرًا.

والفرق بين هذا النوع من الإعراب و الإعراب التقديري: أن الإعراب المحلي يختص الكلمة المبنية كلها أوعلى الجملة ،كلها وليس على الحرف الأخير بينما الإعراب التقديري فينصّب اختصاصه على الحرف الاخير من الكلمة.

1– سورة البقرة [184]

2– سورة الغاشية[22].

ب) **الإعراب التقديري:** وهذا النوع من الإعراب ما يهمنا لآن وهو الإعراب الذي لا تظهر علاماته في آخر الكلمة بل تقدر عليه الحركات[1].

1) الاسم المقصور: وهو كل اسم معرب آخره ألف بينه لازمة وسبب عدم ظهور الحركة عليه 'التغذر) وتقدير عليه الحركات الثلاث، لأن الألف لا تقبل الحركة نحو: جاء عيسى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر نحو: رزت المستشفى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

مررت بفتى الباب حرف جر، فتى: اسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر ومنه قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ "[2]

2) الاسم المنقوص: اسم معرب أخرة ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة، وتقدر عليه حركتان الضمة والكسرة، وسبب عدم ظهورها الحركة عليه "الثقل" نحو يحكم القاضي على الجناة القاضي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل.

سلمت على الراعي، الراعي: اسم مجرور وعلامة جره كسرة المقدرة منع من ظهورها الثقل أما الفتحة فإنها تظهر نحو: رأيت الراعي إلى الخبر الداعي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

3) الفعل المضارع المعتل الآخر: فإن كان آخره ألفًا، قدرت عليه حركتا الرفع والنصب وإن كان مجزومًا فيعرب بحذف حرف العلة نحو محمد يسعى إلى البر، يسعى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر[3]

1- يوسف عطا الطريفي/ الوافي في القواعد النحو العربي، الأهلية للنشر والتوزيع الطبعة العربية الأولى/ 2010-ص 102-103.

2- سورة ال عمران [73].

3- يوسف عطا الطريفي، الوافي في القواعد النحو العربي ص 104.

4- قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ١٢٠﴾[1]

ترضى: فعل مضارع منصوب ب (لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

هدى: اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

الهدى: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

المؤمن لا يخشى إلا الله، يعشى: فعل مضارع مجروم ب (لا) الناهيةوعلامة جزمه حرف العلة.

لا ترم النفايات في الساحة، ترم: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، أما إذا كان الفعل منتهياً بالواو وتقدر عليه الضمة للثقل، ويجزم بحذف حرف العلة نحو: العلم يسمو فوق المال: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل.

المحسن يأنيك بالخير: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل.

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُعَذَّبِينَ ٢١٣﴾[2]

تَدْعُ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة أما إن كان منصوبا فتظهر عليه الحركة نحو: لن يأتي إلى المعرض يأتي: فعل مضارع منصوب ب "(لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.[3]

1- سورة البقرة [120].

2- الشعراء الآية [213].

3- يوسف عطا الطريفي، الوافي في القواعد النحو العربي ص 105.

2- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي:

ذكر شوقي ضيف في كتابه، قد وضع تصنيف جديد للنحو بمبدأ إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، فقد دعت إلى الصدور في ذلك عن هذا الأساس فلا داعي لأن يقال في مثال: "جاء الفتى"

الفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التغذر.[1]

جاء القاضي، القاضي: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل بل يكفي في مثل الفتى والقاضي بأن كلا منهما فاعل فحسب ،أيضا لا داعي لأن يقال في مثل "هذا زيد" هذا: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع بل يكتفي في مثله بأن يقال: هذا مبتدأ فحسب وبالمثل لا داعي لأن يقال في مثل "زيد يكتب الدرس" إن جملة يكتب الدرس في محل رفع خبر لزيد بل يكتفي بأن يقال أنها خبر لزيد.

غير أنه عاد في سنة 1979 فرأي الابقاء على الإعرابين التقديري والمحلي في المفرادات والجمل دون تعليل، ففي مثل "جاء الداعى" يقال الداعى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة، وفي مثل "هذا زيد" هذا: مبتدأ محله الرفع، وفي مثل: "زيد يكتب" يقال يكتب جملة فعلية خبر[2]

- فهو يرى أن لا ضرورة لتقدير الحركات، الإعرابية في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضاف إلى المتكلم، وبالمثل لا ضرورة لتقدير الحركات في الأسماء المبنية، ففي قولنا "جاء الفتى" لا داعي لأن يقال بأن الفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، بل نكتفي بالقول فاعل محلع الرفع وكذلك في "هذا زيد" يقال هذا: مبتدأ محله الرفع.[3]

1- ينظر:د/شوقي ضيف- تحديد النحو، ص: 25.

2- المرجع نفسه ص:26 .

3- د/ ابن مضاء القرطبي كتاب الرد على النحاة بتحقيق شوقي ضيف دار المعارف، ط2 – د.ت- ص 61.

حالات تعلق الجار والمجرور:

1) يتعلق حرف الجر الأصلي بـ الفعل نحو: أحسن إلى الناس

(إلى الناس) حار ومجرور مرتبط ومتعلق بالفعل (أحسن).

2) أو بما يشبه الفعل اسم الفاعل نحو: أنا كاتب بالقلم.

(بالقلم) جار ومجرور مرتبط ومتعلق باسم الفاعل (كاتب)

أو اسم مفعوا نحو: المذنب مأخود بذنبه

(بذنبِ) حار ومجرور مرتبط ومتعلق باسم المفعول (مأخوذ)

أو لصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: أنا فرح بعملى

(بعملٌ) جار ومجرور مرتبط ومتعلق بالصفة المشبهة باسم الفاعل (فرحُ)[1]

3) قد يحذف المتعلق إذا دلّ على كون عام في مواضيع أشهرها

إذا وقع الجار و مجرور خبراً نحو: الجنة للمؤمنين ــ (للمؤمنين)جار ومجرور خبر متعلق بعامل محذوف تقديره الجنة مستقرة للمؤمنين

أو إذا وقع الجار والمجرور حالاً نحو: فأتبعهم فرعون بجنوده.

(بجنوده) جار ومجرور حال متعلق بمحذوف نقديره فأتبعهم فرعون واستقر بجنوده[2]

أو إذا وقع الجار والمجرور صفة : نحو: أبصرت طائرًا على عصنٍ

(على عصنٍ) جار ومجرور متعلق بمحذوف

تقديره ابصرت طائرا كائن (مستقر) على عصن.

1– د/زين كامل الخويسكي، قواعد النحو والصرف، دار الوفاء لدنيا للطباعة وللنشر تلفاكس الإسكندرية ط1 2002 ص 215.

2– المرجع نفسه، ص 216.

أو إذا وقع الجار ومجور صلة: نحو: قوله تعالى: ﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾.[1]

إلغاء تقدير متعلق للظرف الجار والمجرور:

يرى النحاة في مثل: "زيد عندك" وزيد في الدرس" أن الظرف والجار والمجرور ليس هما الخبر لزيد وإنما هما متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر، وهو الخبر، وكذلك الشأن حين يقعان نعتا أو حالا في مثل: "هذه هرةٌ قوف السطح- هذه هرة في الحديقة" فكلمة فوق السطح، وكذلك كلمة في الحديقة نعت لهرة، والنحاة يعقلونها بمحذوف تقديره مستقرة أو تستقر وهو النعت، وكذلك مثل: "هذا زيد أما الدار- هذا زيد على الباب" فكلمتا أمام الدار، وعلى الباب في موقع الحال من زيد، والنحاة يقدرون أنهما متعلقان بمحذوف تقديره: مستقراً أو يستقر، وهو الحال، وهو تكلف بل يعد في التكلف، وحق لابن مضاء أن يهاجم النحاة فيه وأ، يقول: إن الظرف الجار والمجرور هما أنفسهما اللذان، يقعان خبراً أو نعتاً أو حالاً[2].

أن المضمرة في المضارع:

نصب الفعل المضارع بـ"أنْ" المضمرة وينصب ب"أن" المضمرة جوازاً ووجوبًا.

أ) لام التعليل: وهي اللام التي يكون ما بعدها سببًا فيما قبلها نحو: ذهبت إلى مدينة لأشتري بضاعة لأشتري: اللام: لام التعليل حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

أشتري: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والمصدر المؤول من أن المضمرة والفعل في محل جر جرف الجر اللام.

1- د/زين كامل الخويسكي، قواعد النحو والصرف، ص 217.

2- ينظر:د/شوقي ضيف- تحديد النحو، ص:25-26 .

ب)لام الجحود: لام تأتي بعد كون منفي بعدما كان، لم يكن التوكيد نحو: ما كان جيش محمد ليهزم، ليهزم: اللام لام الجحود حرف جر.

يهزم: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المضمرة وجوبا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو والمصدر المؤول من (أن) المحذوفة والفعل المضارع في محل جر بحرف الجر[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ٣٣﴾[2]

ليعذبهم اللام لام الجحود حرف جر.

يعذبهم: فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ت) حتى: قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ٩١﴾[3]، قولك لأدرسن حتى أنجح، وفي قولك المثالين أضمرت أن بتقدير (حتى أن يرجع، وحتى أن أنجح)

وقوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ﴾[4]

يتبين: فعل مضارع منصوب بـ"أن" المضمرة وعلامة النصب الفتحة الظاهرة[5]

1- يوسف عطا الطريفي، الوافي في القواعد النحو العربي ص 191-192.

2- سورة الأنفال [33]

3- سورة طه [91].

4- سورة البقرة [178].

5- سعد كريم الفقى، قواعد اللغة العربية، مركز الاسكندرية للكتاب، د-ط 2007 ص 35.

ث) واو المعية: حرف بمعنى (مع) تكون مسيوفه بجملة يأتي بعدها فعل مضارع منصوب وجوبا بعدها وشرطها أن تسبق تبقي أو طلب نحو قول الشاعر:

لَا تَنْه عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْم

نحو: هلا تساعد رفيقك وتقدره

نحو: أتكذب وتأمرَ الناس بالبر؟

وتأمر: الواو: حرف عطف بمعنى مع لا محل لها من الإعراب.

تأمر: فعل مضارع منصوب 'بأن المضمرة وعلامة نصبع الفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت).

والمصدر المؤول من (أن) والفعل معطوف على مصدر منتزع من الفعل أتكذب والتقدير، أيكون منك كذب وتأمر الناس بالصدق؟

ج) أو: حرف عطف مبني على سكون لامحل له من الإعراب، يدخل على الفعل المضارع فينصب بـ"أن" مضمرة وتكون بمعنى إلى أ، أو (حتى) نحو: ما نسمعه من البعض لِأَصَعدنَ الجبال أو أدرك المنى: إلى أن نحو: قول الشاعر زيادة الأعجم:

وَكُنْتُ إِذا كَسَرْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كُسِرتُ كُعُوبُها أو تستقيما

بمعنى حتى أن تستقيما[1]

ح) لن: نحو: لن يفعل الخير إلا الصالحون، وهي أداة نصب على الفعل "يفعل" أن ذلك على أنه فعل مضارع نحو: قوله تعالى: ﴿**الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢**﴾.[2]

خ)

1– دازين كامل الخويسكي، قواعد النحو والصرف، ص 54.

2 – سورة العنكبوت، الآية 01–02.

إذن: نحو قال الطالب أعددت بحث بعناية فرد رمبله إذن يفوز بحثك[1]

د)فاء السببية: هي حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالتها وتأتي للأمر نحو:قم فنقوم. و الدعاء كقول الشاعر:

رُبَّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سُنَنْ السَاعَيْنَ فِي خَيرِ سُنَنْ

أن المضمرة في المضارع مقدرة:

اقترح شوقي إلغاء العمل بـ"أن" المضمرة تنصب الفعل المضارع بعد لام التعليل و(كي) و(حتى) وغيره من الأدوات الأخرى، فهو يعتبر أن الفعل المضارع منصوبا بهذه الأدوات الأخرى، فهويعتبر أن الفعل المضارع منصوب بهذه الأدوات نفسها،وليس ب "أن "المضمرة التي يقدرها النحاة في هذا الموضع، وفي ذلك يقول: وتصّور أنَّ المضارع في هذه المواضع جميعا منصوبا بأن المضمر جواز أو وجوباً فيه تكلف واضح وليست هناك ضرورة للإبقاء على هذا التصّور، وكما هو معرف، فإن (أنْ) المضمرة هن المسائل الخلافية بين النحاة، فالبصريون يصرون على تقديرها، بينما يؤكد الكوفيون على ضرورة الاستغناء عنها في الدراسة النحوية، ففي قولنا: "جِئتُ كي انَصَحُكَ".

تعرب (كي) حرف نصب ينصب الفعل المضارع، هذا على قول الكوفة، أما البصريون فعربون (كي) حرف تعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بـ "أنْ" المضمرة، أي تقدير الكلام، جئت كي أن أنصحك.[2]

ويرى شوقي ضيف أن تقدير "أن" مضمرة جوازاً أو وجوبًا فيه تكلف واضح وليست هناك ضرورة الإبقاء على هذا التصور...ويكفي أن يقال: إن المضارع ينصب بعد هذه الأدوات جميعا تيسيراً وتبسيطًا.[3]

1– سعد كريم الفقى، قواعد اللغة العربية، ص 35.

2– ينظر: شوقي ضيف تجديد النحو ص 27.

3– د/رافع عبد الله العبيدي، جهود د/شوقي ضيف في تحديد النحو التعليمي وتسييره 2001 ص 83.

– العلامات الأصلية الفرعية:

العلامات الأصلية

1) حالات الأصلية:

حالات الإعرابية التي تجئ عليها الكلمات المعرفة الأسماء والأفعال المضارعة أربعة وهي:

أ) الرفع: وعلامة الأصلية الضمة الظاهرة نحو يذهبُ أو المقدرة نحو: يخسى.

ب) النصب: في كل من الأسماء والأفعال أيضا وعلامته الأصلية الفتحة نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾[1]

ت) الجر: الأسماء فقط وعلامته الأصلية الكسرة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ﴿١٠٩﴾﴾.[2]

ث) الجزم: الأفعال المضارعة فقط وعلامته الأصلية السكون نحو: قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴿٣﴾﴾[3]

علامات الإعراب الأصلية في الأسماء ثلاثة هي:

[رفع–ضمة] [نصب–فتحة] [جر–الكسرة]

أ) الأصل في رفع الأسم المفرد الضمة نحو: محمد مجتهدٌ

المثنى يرفع بالألف نحو: حضر المجتهدون

وجمع المذكر يرفع بالواو نحو: حضر المجتهدون

والأسماء الخمسة ترفع بالواو نحو: ذهب أبوك

وجمع التكسير يرفع يالضمة نحو: نجح التلاميذُ

وجمع المؤنث السا لم يرفع بالضمة نحو: نجحت الطالباتُ

1– سورة الحجرات [12].

2– سورة أل عمران [109].

3– سورة الإخلاص [3].

ب) الأصل في نصب الإسم (المفرد) الفتحة نحو: كنب التلميذ الدرس

ت)ولكن المثنى ينصب بالياء نحو ضربت التلميذين

ث)وجمع المذكر ينصب بالياء نحو شاهدت الفائزين

ج) وجمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نحو: اختراام المهذبات

ح) وجمع التكسير ينصب بالفتحة نحو: شاهدت المساجد

خ) والأسماء الخمسة تنصب بالألف نحو: رأيت أباك[1].

3) الأصل في جر الاسم (المفرد) الكسرة نحو: ذهبتُ إلى محمد

ولكن المثنى يجر بالياء نحو مررتُ بالتلميذين

وجمع المذكر يجر بالياء نحو: ذهبت إلى الناجحين

وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة نحو: ذهبت إلى التلميذات

والأسماء الخمسة تجر بالياء نحو: مررت بأبيك

زالمنونو من الصرف يجر بالفتحة نحو: دهبت إلى عثمان

وجمع التكسير يجر بالكسرة نحو: مررتُ بالتلاميذ[2]

2- العلامات الفرعية:

1) علامات الرفع الفرعية:

أ) الواو في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة نحو: المخترعون أساس التقديم العلمي (المخترعون): مبتدأ مرفوع بالواو ونيابة عن الضمة لأنه جمع المذكر السالم.

1 – د.زين كامل الخويسكي، قواعد النحو والصرف، ص 20-21.

2- المرجع نفسه ص 21.

ب) الألف في المثنى نحو: الطالبان مجتهدان (الطالبان): مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة.

ت) ثبوت النون في الأفعال الخمسة نحو: أنتم تجتهدون في عملكم (تجتهدون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.

2) علامات النصب الفرعية:

أ) الألف في الأسماء الخمسة نحو: إنَّ أخاك أَعْرَفُ الناس بواجبه (أخاك): اسم منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة.

ب)الياء في المثنى وجمع المذكر السالم نحو: كتب الطالب الدرسين (الدرسين): مفعول به منصوب بالياء نيابة على الفتحة لأنه مثنى[1]

ت)الكسرة في جمع المؤنث السالم، وفي المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ**﴾ [2] (السموات): مفعول به.

ث)منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ**﴾.[3] (لن تفعلوا) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الخمسة.

3) علامات الجر الفرعية:

أ) الياء نحو: سلمت على عاملين.

(عاملين): اسم مجرور بعلى وعلامة الجر الياء نيابة غن الكسرة لأنه مثنى.

ب) الفتحة نحو: صليت في مساجد مشهورة .

1- سعد كريم الفقى، قواعد اللغة العربية، ص 21.

2- سورة هود [7].

3- سورة البقرة [24].

(مساجدَ): اسم مجرور بفي وعلامة الجر الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، صيغة منتهى الجموع.

4) علامات الجزم الفرعية

أ) حذف حرف العلة: من المضارع المعتل الآخر نحو: لم يتوان العلماء في البحث عن الحقائق (يتوان: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة الجزم حذف حرف العلة.

ب) حذف النون: في الأفعال الخمسة نحو: لا تؤجلوا عمل اليوم إلى الغد (تؤجلوا): فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة الجزم حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة لا تصاله بواو الجماعة[1]

إلغاء العلامات الفرعية والأصلية عند شوقي ضيف:

قرر المجمع في مؤتمر سنة 1945م "إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ولا الواو في الأسماء الخمسة، وجمع المذكر سالم ولا الألف في المثنى ، نائبتان عن الضمة، وبالمثل ليست الألف نائبة الفتحة، ولا الياء عن الكسرة في الأسماء الخمسة، وأيضا ليست الياء نائبة عن الفتحة أو الكسرة في المثنى وجمع المذكر السالم[2]

الإعراب لصحة النطق:

1) **المستثنى:** هو الاسم الذي يأتي منصوبًا بعد أداة من أدوات الاستثناء وهو يشبه عملية الطرح في الحساب، بمعنى أنني استثنى شيئا مما قبله

مثل: نجح جميع الطلبة إلا واحدً

مثل: عاد المسافرون إلاَّ واحدً. إعرابها

1– سعد كريم الفقى، قواعد اللغة العربية، ص 97–98.

2– ينظر:د/شوقي ضيف تجديد النحو ص 26.

عاد: فعل ماضي مبني على الفتح

المسافرين: فاعل مرفوع علامة رفعه الواو ولأنه جمع المذكر السا لم

إلاَّ: أداة استثناء.

واحدًا: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة غلى آخه

أدوات الاستثناء: إلاَّ –وغير– وسوء– وعدا– وخلا– وحاشا–ما عدا– وما خلا– وهي تتوزع إلى حرف وتتمثل في: "إلاَّ" عند جميع النحاة وحاشا عند سبويه ليس، ولا يكون، وأسماء غير وسوى، وما هو مشترك بين الفعلية والحرفية: خلا عند الجميع، وعدا عند غير سبيويه.[1]

والمستثنى بإلاَّ ثلاثة أنواع[2] مُتَصل–ومُنْقَطِع ومفَّرَغْ

1. المتصل: هو ما كان من جنس المستثنى منه نحو: قام القوم إلاَّ سليمًا

أ) النصب: إذاكان الكلام تاما موجبا نحو قام القوم إلاَّ سليمًا.

ب) جراز النصب على الإستثناء والإتباع على البدلية إن كان الكلام تامًا منفياً نحو: ما أقام أحد إلاَّ سعدًا، أو إلاَّ سعدُ–مارأيت أحد إلاَّ سعدً، وما مررت بأحد إلاَّ سعد، جاز في سعد النصب، على الاستثناء، والرفع والجر على البدلية من أحد.

المنقطع: هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثني منه نحو: جاء المسافرون إلاَّ أمتعتهم.

1– ابن هشام أبو محمد عبد الله –جمال الدين ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، المكتبة العصرية بيروت– د ط– 2003 ص 219–221.

2– محمد علي السراج– اللسان في القواعد وآلات الأدب النحو والصرف البلاغة والعروض اللغة والمثل، دار الفكر سورية ط1 1983– ص 98.

المفرَّع: هو أن يكون الكلام ناقصا غير موجب أي خاليا من ذكر المستثنى منه ومنفيا نحو ما حضر إلاَّ زيدُ.[1]

الإعراب لصحة النطق عند شوقي ضيف:

يرى د/شوقي ضيف في هذا الأسس التي أخذ بها تأليف الكتاب حتى يمكن تصنيف النحو نصنيفا مبسطاً حديثاً يرى الإعراب ليس غاية في ذاته بل هو وسلية لصحة النطق، فإن لم يصحَّح نطقا لم تكن إليه حاجة ،وقد اعتمدت لجنة الأصول في المجمع ومؤتمره سنة1979م أو كما رتبت عليه إلغاء إعراب أفعال الاستثناء، وعلى إخراج الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء لكنه يرى اللإبقاء على الإعراب (غير–سوى)، وفي باب الاستثناء[2]

كما ذكر النحاة أن أداة الاستثناء وما بعدها منصوب، وأسرف النحاة على أنفسهم في إعراب بعض أدوات الاستثناء أو قل فيها جميعها ما عدا "إلاَّ" وهي ما خلا–وما عدا– وما حاشا، وغير وسوى ففي مثل: حضر الطلاب ما خلا حسيناً" يعربون ما خلا هكذا: ما/ مصدرية ، وخلا: فعل ماض فاعله مستتر وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام، وحسينًا: مفعول به، وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر منصوب، واختلفوا في إعرابه هل هو: حال أو ظرف، ورجّحوا أنه حال، وهو رأي السيرافي، واسهل من ذلك أن نأخذ برأي أبي على الفارسي في أن "غير" التي تعرب مستثنى منصوبا باقي مثل: جاء القوم غير زيد" إنما حال ،أما غير المرفوعة في الصيغة المنفية السابقة، وما جاء أحدُ غير زيد" فقال أبو علي الفارسي أنما تعرب نعتا وكذلك إن جاءت مجرورة نحو: قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [3] وينبغي أن تأخذ بهذا الإعراب السهل اللفظ "غير وتخرجها في باب الاستثناء.

1– محمد علي السراج ،اللباب في قواعدوآلات الأدب النحو والصرف البلاغة والعروض اللغة والمثل، ص 99.

2– د/ شوقي ضيف تجديد النحو ص 27.

3– سورة الفاتحة [7].

لاسيما:

-استعمال شائع يكون بين شيئين مشتركين في شيء واحد وأن ما بعدها أكبر قدرًا أو فرحا ومما قبلها وهي مكونة من ثلاثة كلمات لا-سيّ-ما نقول:

- جاء الطلاب ولا سيما طالب او الطالبُ.

- جاء الطلابُ ولا سيما طالبا أو الطالبَ.

- جاء الطلاب ولا سيما طالبا أو الطالبِ.

وكما نلاحظ فإنه يجوز لنا في الاسم الذي بعد "لاسيما" ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر.

أ) الرفع: مثل: أحبُّ الطلابَ ولاسيما المجتهدون.

أحب: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا .

الطلابَ مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ولا سيما: الواو: حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

لا: النافية للجنس، حرف مبني على سكون لا محل لها من الإعراب

سيَّ: اسم لا منصوب وهو مضاف.

ما/ اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

المجتهدون: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، وتقديره الكلام أحب الطلابَ لا سيما هم المجتهدون.

النصب: الجملة نفسها للمقاربة نحو ولا سيما المجتهدون.

الواو: حرف استئناف (لا) نافية للجنس[1]

سي: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب.

ما: زائدة حرف مبني على سكون لا محل له من الإعراب

المجتهدون: تميز منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم

الجر: الجملة السابقة نفسها المقارنة نحو ولا سيما المجتهدون

الواو: للاستئناف –لا النافية للجنس.

سي: اسم (لا) منصوب لأنه مضاف.

ما: زائدة حرف مبني لأنه مضاف.

ما: زائدة حف مبني على السكون في محل جر مضاف إليه –وخبر (لا) محذوف تقديره موجود.

المجتهدون: بدل أو عطف بيان من (ما) إذا كانت تامة أو مضاف إليه مجرور من (ما) إذا كانت زائدة[2].

إلغاء الإعراب "لا سيما": صحة نطقها وأما صيغة "لا سيما" فتكلف النحاة في إعرابها في مثل: "أكثروا من الضحك لا سيما خالد" صورًا كثيرة من التكلف البعيد، وقد ذهب أبو على الفارس إلى أن "سيّ" حال، وذهب ابن هشام في كتابه المغني إلى أن "لا" النافية للجنس، وسيَّ اسمها، وما الزائدة ،خالد بعدها مضاف إليه "سيّ" مجرور، أو مرفوع على أنه خبر لمضمر محذوف أي :لا سيما هو خالد، وما حينئذ- إما موصولة وإما نكرة موصولة بالجملة وبعدها ، وذهب بعض النحاة إلى "لاسيما " وما بعدها منصوب ، ويستخلص من هذه الآراء أن ما بعد "لا سيما "يمكن أن يكون

1- يوسف عطا الطريفي- الوافي في القواعد النحو العربي، ص 173.

2- المرجع نفسه، ص 181-182.

مجرور أو منصوبا أو مرفوعا وإذن فقيم كل هذا العناء في الإعراب وما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر؟ وطبيعي لذلك أن يلغي إعراب لا سيما من الكتاب[1]

كم الإستفهامية وكم الخبرية:

أ) **كم الإسفهامية:** يسأل بها عن العدد المبهم، وتميزها مفرد منصوب ولها الصدارة كما هي أسماء الإستفهام نحو: كم رجلاً حضر؟ إلاإذا سبقها حرف جر نحو: بكم درهم هذا، وهي دائما مبنية على السكون، ولها محل من الإعراب حسب موقعها من الكلام.[2]

إعرابها:

1. مبتدأ: إذا جاء بعدها لازم أو فعل متعد استوفى المفعول به نحو: كم طالبا حضر؟
2. مفعول به: إذا جاء بعدها فعل لم يستوفي مفعوله نحو: كم طالبًا رأيت اليوم؟
3. ظرف وزمان: إذا أضيفت إلى زمن نحو: كم الساعة قرأت؟
4. ظرف المكان إذا أضيفت إلى مكان نحو: كم هبلا سبح السباحون؟
5. مفعول المطلق: إذا أضيقت إلى مصدر نحو: كم قرأت اليوم؟
6. جار والمجرور: إذا اتصلت بها حرف جر نحو: بكم قرشا هذا الكتاب؟ بكم قرش اشتريت هذا؟[3]

ب) **كم الجبرية:** وتفيد الإخبار بكثرة العدد، ولا تحتاج إلى جواب، وتمييزها يكون مفردًا مجرورًا أو جمعًا مجرورًا بإضافة كم بالإضافة كم إليه أو بحرف الجر "من" النحو: كم نقود أنفقت؟، كم كتاب ملكت؟ د، كم من نقود أنفقت؟[4]

إلغاء إعراب كم الإستفهامية والخبرية :من كتاب، لأن إعرابها لا يفيد شيئًا في صحة نطقها فضلاً عما فيه من صعوبة إذا نعرب مبتدأ في مثل "كم طالباً نجح؟" ومفعول به في مثل "كم زهرة قطفتها؟" ومفعول مطلقاً في مثل "كم جلسة جلست؟ وظرفاً في مثل "كم يوما حضرتَ" ومجرورة في مثل "بكم

1– ينظر: د/ شوقي ضيف تجديد النحو ص 27.

2– يوسف عطا الطريفي– الوافي في القواعد النحو العربي، ص 182–303.

3– د/حمدى الشيخ –الوافي في التسير النحو والصرف، المكتب الجامعي الحديث د–ط 2009. ص 211.

4– د/زين كامل الخويسكي، قواعد النحو والصرف، ص 211.

بلدةٍ مررت؟ وبنفس النظام كم الخبرية في مثل "كم طالب جاء؟ – كم كتاب قرأت؟ – كم تهديد هددت؟ – كم يوم صمتُ" وفيم هذا العناء الإعرابي كله؟ وكم لا يدخل على نطقها شيء منه، وإذن ينبغي أن يحذف إعراب كم الإستفهامية والخبرية من كتب النحو وأن يكتفي ببيان أنها استفهامية أو خبرية والتمييز بعد الأولى يكون منصوبًا عامة وبعد الثانية يكون مجرورًا.[1]

أنّ المخففة: إذا خفِّفت (أنّ) المفتوحة فالمذهب الغالب أنها مهملة لا تعمل شيئًا، وحينئذً تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، غير أنه يجوز إعمالها بشرطين:

أ) أن يكون اسمها محذوفًا وغالبًا ما يكون ضمير الشأن نحو: عملت أن أخوات مسافر والتقدير (علمت أنه مسافر) فضمير الشأن المحذوف (الهاء) هو اسمها

ب)أن يكون خبرها جملة أسمية أو فعلية وهذا الأفضل أن يقضل بينهما وبين (أن) أو الفعل واحد مما يلي:

1. قد كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[2]
2. النفي كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾.[3]
3. حرف تنفيس كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[4]
4. أداة شرط نحو: اعلم أن لو سعى لأفلح.
5. رُبَّ نحو: علمت أن رُبَّ ثرثار عوقب مثله قول الشاعر

تَيَقَّنْتُ أن رُبَّ إمْرائ خَائِناً أَمِينُ وخَوانِ يُخَالُ أَمِينَا[5]

1– ينظر: د/ شوقي ضيف تجديد النحو ص 26.

2– سورة المائدة [113].

3– سزرة البلد [7].

4– سورة المزمل [20].

5– يوسف عطا الطريفي– الوافي في القواعد النحو العربي، ص 172.

أنّ المخففة عند شوقي ضيف:

يرى شوقي ضيف في هذا الأساس أن الإعراب ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة لصحة النطق، ورتب على ذلك إلغاء الإعراب أنّ المخففة فمرجعها إلى النحاة وجدوا في القرآن الكريم وقراءته أفعالا مضارعة تلي أن ساكنة النون ولا ينصب، كما يطر ذلك في اللغة في مثل: أن تعمل خير من أن لا تعمل، والفعلان منصوبان بأن المصدرية وهما يؤولان بمصدرين والتقدير: العمل خبر من عدم العمل ومثال: ما يأتي فيه أن ولا تنصب المضارع بل يليها مرفوعة في قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا** ﴿٨٩﴾ ﴾[1] هي أداة ربط لا اكثر ولا أقل مثل: أنّ قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾[2] ، والكتاب بذلك يتلخص من أن المخففة وما يتصل لها من إعراب لا يفيد شيئا في صحة النطق[3]

كأن المخففة :"كأنَّ" فالأصل إهمالها، ويجب أن يكون ما بعدها جملة فإن كانت إسمية، فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين كأن كقول الشاعر:

وَصَدْرٍ مَشْرِقِ اللَّونِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ.

وإذا كانت جملة فعلية وجب اقتراحها ب (قد) كقوله الشاعر

أَزِفَ التَرَحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابْنَا لَمَاتَنُزَلَ بَرَحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

أو اقترنها ب "لم" كقوله تعالى : ﴿**كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ**﴾.[4]

1- سورة هود [37].

2- سورة طه [89].

3- ينظر: د/ شوقي ضيف تجديد النحو ص 28.

4- سورة يونس [24].

قول الشاعر:

كَأَنَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إلَى الصَفاَ أَنِيسْ ولَمْ يَسْمُربمكة سَامِرُ[1]

وكل هذا يرى شوقي ضيف إلغاء كأن المخففة، ليس غاية في ذاتها ولا فائدة من صحة نطقها.

وضع ضوابط وتعريفات دقيقة:

1) **المفعول المطلق**: هو اسم يشبه الفعل في حروفه نحو: قرأت قراءةً

أنواعه ثلاثة:

أ) مؤكد

ب)مبين النوع

ت)مبين العدد[2]

ويسمه سبيويه الحدث والحدثان، وربّما سمّاه الفعل، وينقسم ʿلى مبهم نحو: ضربت ضربًا.

وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو معناه، وذلك على نوعين، مصدر وغير مصدر، فالمصدر على نوعين، ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾﴾[3] وفي قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴿٨﴾﴾[4] ولا يلاقيه فيه كقولك "قعدتُ جُلوسًا- وجست منعاً.

وغير المصدر نحو قولك: ضربته أنواعًا من الضرب – وأيّها ضرب ومنه رجع القهقرى واشتمل الصمَّاء، وقعد القُرْ فصاء لأنه أنواع من الرجوع، والإشتمال، والقعود ومنه ضربته سوطا قد

1- يوسف عطا الطريفي- الوافي في القواعد النحو العربي، ص 173.

2- د/زين كامل الخويسكي، قواعد النحو والصرف، ص 109.

3- سورة نوح [17].

4- سورة المزمل [8].

ينوب عن المصدر في الإنتصاب على المفعول المطلق وهو منصوب مالك لا طراده، أما المذهب سبيويه والجمهور فينصب بفعل مقدَّر من لفظه، و ريطرد هذا في نحو: خلفت يمينًا[1]

إذا كان المفعول المطلق مؤكدًاالعامله فلا يجوز حذف العامل فيه لأنه حذفه يخل بمقصد المتكلم من التوكيد.[2]

أما المصدر المبني نوعًا أو عددًا فإنه على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف مفعول به.[3] وحذف عامل المصدر المبين على نوعيين.[4]

فيجوز حذف عامله إذا كان نوعيا أو عددين لقرينة دالة عليه فمثلا: أي سيير سرت؟ فتجيب سيرًا سريعاً.

أما حذفه وجوبا. حذف غامل المصدر الذي يذكر بدلا من اللفظ بفعله والمصدر الواقع تفصيلا إلى جمل قبله وتبينا لنتيجة كقوه تعالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّآءً وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ ﴾ [5]

المصدر المؤكد المضمون الجملة قبله سواء حي به لمجرد التأكيد نحو: لك على الوفاء بالعهد حقًا، أم التأكيد الدافع إرادة المجاز نحو: هو أخي حقاً كل هذه المصادر يجبُ فيها حذف العامل.

– وقد يأتي المفعول المطلق جامدًا نحو: معذ الله– سبحان الله عياذ الله فتعرف مفعولات مطلقة لأفعال محذوفة وجوبًا وقد يأتي كذلك في صورة المثنى نحو: لبيك – سعديك حنانيك كما أن هناك مصادر أخرى لا أفعال لها[6]

1– للزمخشري – المفصل في صيغة الإعراب تحقيق ودراسة خالد إسماعيل حسان مكتبة الأدب – ط1– 1427– 2003م ص 113.

2– عبد اللطيف – محمد الخطيب– سعد عبد العزيز مصلوح– نحو العربية– مكتبة العروبة– الكويت– ط1 2001– ص 223.

3– ابن مالك الطائي– عبد المنعم أحمد هريدي– شرح الكافية الساقية دار المأمون للتراث– المملكة العربية السعودية– ط1 1982م ص 653.

4– مصطفى الغلاييني– جامع الدروس العربية– دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان – ط1 2014.

5– سورة محمد [4].

6– عبد اللطيف –محمد الخطيب – سعد عبد العزيز مصلوح –نحو العربية ص 237.

إلغاء إعراب المفعول المطلق: يرى د/شوقي ضيف أن باب المفعول المطلق من الأبواب التي يتح لها أن تعرف تعريفا سديدا، ويضرب مثلا لذلك بتعريف ابن هشام لهذا الباب، إذا يقول د/شوقي ضيف أفقد عرفه ابن هشام في كنابه أوضح المسالك بقوله "اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، ثم يعرض د/شوقي ضيف لمختلف الأشكال التي يمكن أن يأتي عليها المفعول المطبق، ليقرر في الأخير أن التعريف الذي قدمه ابن هشام لا يتضمن الإشارة إلى كل هذه الصيغ والأشكال التي تأتي عليه المفعول المطلق، ليقترح بعد ذلك تعريف جديدا له حيث يقول في ذلك، وادق واوضح من تعريفه أن يقال "المفعول المطبق" اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبين"[1]وتدخل في كلمة يبينه ضرب من التبين" حيث يعلق محمد عيد على هذه العبارة قائلا : ويحار المرء في تفسير عبار يبينه ضرباً من التبين ونرى بعض النحاة يذكرون أن المفعول المطلق قد يكون مؤكد لعامله إذا كان مصدرًا من نفس بنيته مثل: جلس جلوسًا- لعب لعبًا- نام نومًا، وقد يكون مبينًا لنوعه مثل: عمل عمل المخلصين- دافه دفاع المحامين، وقد يكون مبنيا لعدده بعد ذلك أنه يتوب عنه مرادفه في مثل: قام وقوفا – جلس قعودا، وصفة مثل قرأ كثيرا- نام فكثر صفة للقرأة، وهي المفعول المطلق، وكذلك طويلا وصفة النوم.

[نلاحظ من التعريفين السابقين أن تعريف د/شوقي ضيف أشمل، من تعريف ابن هشام الذي أقتصر على العامل والنوع والعدد في حين ذكر شوقي ضيف، العلامة الإعرابية والصفة كذا التبين][2].

2) **المفعول معه:** هو أسم فضلة بعد واو أريد بها التخصيص على المعية مسبوقة بفعل وما فيه من حروفه ومعناه [3] أي أنه يأتي بعد واو المعية التي يراد بها المصاحبة، ويكون مسبوقا بفعل نحو:

1- ينظر: د/ شوقي ضيف تجديد النحو ص 33.

2- المرجع نفسه ص 34.

3- ابن هشام الأنصاري- أبو محمد عبد الله جمال الدين- شرح قطر الندى وبل الصدى المكتبة التحارية الكبرى مصر-د.ط-د.ت، ص 231.

قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾[1] أو بما فيه معنى الفعل وحروفه كاسم الفاعل والمصدر نحو أنا سائرر والنيل، سيرك والنيل.

شروط نصبه هي:

1. أن يكون الواو بمعنى "مع" دالة على المصاحبة نحو سرت والنيل
2. دخول الواو على اسم صريح ليس عمدة وليس على جملة
3. أن تكون الواو مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما في معنى الفعل وحروف وإن سبقها مفرد لم يجر نصبه[2]
4. قد اختلف النحويون في عامل المفهوم معه ذهب البصريون إلى أن عامل فيه الفعل[3] ويذهب الأخفش إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف أما الزجاج فذهب إلى أنه منصوب بإضمار الفعل بعد الواو[4] ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على خسف نحو: استوى الماء والخشبة، ولا يحسن تكرير الفعل، ولا يجوز تقديم المفعول معه على عامله فلا يقال والجبل سرت[5]

قول سبويه: إنما أدرت: ما صنعت مع أبيك ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الإسم ما قبلها.

مثل: ذلك ك(مازلت وزيدًا) أي: مازلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به فقد عمل ما قبل الواو وفيما بعدها والمعنى الباء ومعنى (مع) أيضا يصلح في هذه المسألة، لأن الباء يقرب معناها من معنى مع إذا كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى (مع) المصاحبة ومن ذلك: مازلت أسير والنيل واستوى الماء والخشبة أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة وأنشد سبيويه:

1- سورة يونس [71].

2- علي التوفيق الحمد- يوسف الزعبي – المعجم الوافي في النحو العربي، دار الأمل الأردن، ط2، 1993 ص 352.

3- ابن الأنباري – أبو البركات – أسرار العربية – مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق، د-ط-د-ت، ص: 182.

4- موقف الذين يعيش بن علي – شرح المفصل ابن يعيش – إدارة الطباعة المنيرية مصر د.ط-د.ت، ص 49.

5- محمد علي اسراج –اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب – النحو والصرف والبلاغة والعروض- اللغة المثل ص 98.

وَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكَلْيَتَيْنِ مِنَ الطَحالِ[1]

ومنه قوله عز وجل: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[2].

إلغاء المفعول معه عند شوقي ضيف: إعترض شوقي ضيف على تعريف النحاة للمفعول معه، وأستدل في ذلك بتعريف ابن هشام له بقوله: إسم فضلة تال الواو بمعنى "مع" تاليه لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، وقدم د/ شوقي ضيف تعريفا للمفعول معه تعريفا دقيقًا ما اضطربوا هذا الإضطراب، وأحصر من تعريفهم وأدق أن يقال في[3]تعريف او ضوابطالفعول معه اسم منصوب تالي الواو غير عاطفة بمعنى مع وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته في غاية الوضوح مثل :اشترك زيد وعمر .

[من خلال تعريف د/شوقي ضيف اوضح اشمل من تعريف ابن هشام الذي اقتصر على اسم فضيلة تال الواو وبمعنى "مع" تاليه لجملة ذات فعل- اسم في الذي اقتصر على اسم فصيلة تال الواو وبمعنى "مع" تاليه لحملة ذات قعل –اسم في عين ذكر د/شوقي صيف العلامة الإعرابيةأو تصبح صورته في غاية الوضوح][4]

3) **الحال:** وصف فضلة مسبوقة لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله[5] فبيان الهيئة نحو قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُۖ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [6] ولتأكيد نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ

1- ابن السراج –الأصول في النحو- مكتبة الثقافة الدينية، ط1 1430- 2009م، ص 200.

2- سورة يونس[10].

3- ينظر: د/ شوقي ضيف تجديد النحو ص 31.

4- ينظر: د/ شوقي ضيف تجديد النحو ص 32.

5- ابن هشام – أبو محمد- عبد الله جمال الدين، شرح شذوذ الذهبي في معرفة كلام العرب دار الطلائع القاهرة –د-ط-د-ت ص 269.

6- سورة القصص [21] .

﴿ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾[1] ولتأكيد العامل نحو قوله تعالى:

﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴿٧٩﴾ ﴾[2] نحو: خليل أبوك عطوفًا.

أقسامها: الحال قسمان:[3]

1. الحال الموسسة: وهي التي لا يستفاد معناه بدونها مثل: جاء زيد راكباً

2. الحال المؤكدة: وتكون، مؤكد لعامله معنى أو معنى ولفظًا، أو تكون مؤكد لصاحبها، أو مؤكدة لمضمون الجملة قبلها واللحال أربعة أحكام[4]

1 الإنتقال: أي لا تكون وصفا لازما نحو: جاء زيد راكباً.

2 الإشتقاق: أي أن تكون مشتقة غير جامدة وأحيانا تأتي اسماً جامدً، مؤوله بمشتق نحو: قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعٗا ﴿٧١﴾﴾ [5]

3 أن يكون نكرة فعن جاءت معرفة أوّلت بالنكرة نحو: جئت وجدي

4 أن لا يكون صاحبها نكرة مختصة

أما صاحب الحال فتكون وصف له أي ما يتبين هيئته، فتطابقة في التذكير أو التأبيث والإفراد والتثنية وحقها أن نكو ن نعرفة إلاّ إنّما قد تأتي نكرة[6] نحو: جاء راكبًا رجلُ.

– فأن قدمت الحال من الجار على المجرور، نحو قولك مررت راكبًا بزيد، فإن سبيويه وابن السراج سيبويه وابن السراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك، لأن العامل وإن كان الفعل، لكنه لما بم يصل

1–سورة يونس [99].

2– سورة النساء [79].

3– إميل بديع يعقوب– معجم الإعراب، المؤسسة الحديثة الكتاب – طربلس لبنان د–ط–د–ت، ص 133.

4– ابن هشام – أبو محمد– عبد الله جمال الدين، رح شذوذ الذهبي في معرفة كلام العرب 274.

5– سورة النساء [71].

6– القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في الصيغة الإعراب الموسوم بالتحمبر.دار المغرب الإسلامي لبنان،ط1 1990ص426 1990ص426

إلى ذي الحال إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف كما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجرّ لا يجوز تقديم الحال عليه.[1]

أما صاحب الحال فتكون وصف له أي ما يتبين هيئته ،فتطابقه في التذكير أو التأنيث والإفراد والتثنية وحقهما أن تكون مرفة إلاّ أنما قد تأتي نكرة [2]نحو جاء راكبا رجلُ

والحال أنواع هي:

-اسم مفرد نحو: جاء سليم ضاحكًا

- شبه جملة نحو: قوله تعا لى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ ﴾.[3]

جملة وتكون خبرية مرتبطة برابط مع صاحبها ويكون إمَّا بالضمير أو الواو نحو: قوله تعالى: ﴿۞ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾.[4]

والبصريون: يجيزون تقديم الحال، على الفاعل والمفعول والمكنى والظاهر إذا كان العاملا فعلاً يقولون: جاءني راكبًا أخوك، وراكباً جاءني أخوك وضربت زيداً راكبًا، وراكباً ضربتُ زيداً، فإن كان العامل معنى لم يجز تقديم الحال تقول: زيد فيما قائمافالعامل في (قَائمْ) معنى الفعل، لأان الفعل غير موجود[5].

أما الكوفيون: لا يقدمون الحال في أول الكلام، لأن فيها ذكرًا من الأسماء فإن كانت لمكنى جاز تقديمها فيشبهها البصريون بنصب التميز ويشبهها الكسائي بالوقت وقال الفراء: هي بتأويل

1- للزمخشري-المفصل في صنعة الإعرب تحقيق ودراسة خالد إسماعيل حسان- ص 111

2 - محمد علي السراج- الباب في قواعد اللغة وآلات الأداب النحو الصرف والبلاغة والعروض اللغة والمثل- ص 102.

3- سورة القصص [79].

4- سورة البقرة [243].

5- ابن السراج- الأصول في النحو، ص 205.

جزاء وكان الكسائي يقول: رأيت زيدًا ظريفًا، فينصب لظرفًا على القطع ومعنى أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة، وهو نكرة انقطع منه وخالفه[1]

إلغاء الحال عند شوقي ضيف: يرى د/شوقي ضيف في هذا الأساس على نفس الشاكلة وقد قام د/شوقي ضيف في انتقاد النحاة لل حال ووصف بالغموض مستدلا دائما بتعريف ابن هشام الذي ضبطه على النحو التالي"وصف فضلة مذكور لبيلن الهيئة" ويشرح د/شوقي ضيف هذا تعريف بناء على شرح "الحال اسم ليس مفعولا مطلقا ولا خبر تمييز ولا نعتاً" وهو بذلك تعريف مبهم ولا يوضح ماهية الحال ولا حقيقته وهو بالمقابل بقترح تعريف جديدا للحال كما يلي" الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقنة منصوبة" وبذلك يخرج الخبر لأنه ليس صفة مؤقتة كما نرى في مثل محمدناجح،وكذلك النعت لأنه ليس صفة لازمة كما نرى في مثل:محمد الشاعرولا علاقة بين الحال في مثل: جاء محمد مبتسماً، والمفعول المطلق في مثل جاء مجيئاً، وكذلك لا علاقة بينه وبين التميز في مثل: محمد كريم خلقاً[2]

[نلاحظ من التعريفين السابقين أن تعريف د/شوقي ضيف هو أصح من تعريف ابن هشام، الذي يقتصر على وصف فضلة مذكور لبيان هيئة، في حين ذكر د/شوقي ضيف الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة[3]

4) حذف زوائد كثيرة من أبواب النحو عند شوقي ضيف:

في هذا الأساس يقترح د/شوقي ضيف حذف كثير من الشروط والقواعد المتعلقة، ببعض الابواب الصرفية ومن ذلك شروط اشتقاق اسم التقضيل والتعجب، وقواعد صياغة اسم الآلة والتصغير والنسب، وبالمقابل اقترح حذف العديد من القضايا التي يراها زائدة في الابواب النحوية ومن ذلك

1– ابن السراج– الأصول في النحو ، ص 206.

2– ينظر د/شوقي ضيف –تجديد النحو، ص: 33.

3– ينظر:د/شوقي ضيف.تجديد النحو، ص: 34.

شروك التقديم والتاخير في المبتدا والخبر، وما يتعلق بضوابط حذف كل واحد منهما، واقترح حذف "أنّ" المخففة من "أنّ" المثقلة ونفس الامر مع "كأن" المخففة من "كأن" المثقلة.[1]

– وفي قسم المرفوعات حذفت من باب المبتدأ و الخبر أكثر الأحوال التي يتحتم فيها تقديم المبتدأ على الخبر، والأخرى التي يتحتم فيها تقديم الخبر على المبتدأ، لغرض كتاب لها في باب التقديم والتأخير[2]

كدخول لام الإبتداء على المبتدأ نحو: التلميذ ناجح وتساوي الخبر والمبتدأ.

في حالتي التذكير والتأنيث مثل: أخي صديقي، وكذا عندما يكون المبتدأ مفصولا عن الخبر بضمير فصل نحو: الله هو الرزاقُ، وانبع تفس النهج في الحالات التي يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوباً حيث اقتصر على ذكر أربع حالات التي فقط من الحالات التي ذكرها النحاة في هذا الصدد وقد سوّغ شوقي ضيف استغناء عن الصورة الأخرى من صور التقديم والتأخير، في المبتدأ والخبر، وحذف باب التصغير بشروط صيغة وقواعده العسرة أو شديدة العسر، مع أمثلها التي لا يستعملها اليوم مثل، تصغير سنة على سُنَّية أو سُنيهه وريح على روحه وحتى فعل التعجب يصغرونه فيقولون مثلا: "ما أُحَيْلَى القصيدة وحتى اسم الإشارة مثل: ذلك يصغّر فيقال ديَّالك وهؤلاء تصغير فيقال هاؤليائك وذكرت صيغة النسب، وأنه يتكون بالحاق ياء مشددة في آخر الاسم وحلقت وقواعد المعقدة الكثيرة، إذا ينسبون إلى مثل نامى" ناموى ونامي[3]

حذف إضافات متنوعة عند شوقي ضيف:

يرى د/شوقي في هذا الأساس أن الإضافات كثيرة ومتنوعة هدفها توضيح الصياغة العربية في نفس دراسة النحو، ومن تلك الإضافات المبحث الخاص بقواعد النطق، وعلته في ذلك أن قواعد استعرتها للكتاب من علم التجويد ،وكان أسلافنا لا يضعونها في كتبتهم النحوية،إذا كانت تدرس

1– المرجع نفسه، ص: 37.

2– المرجع نفسه، ص 38.

3– ينظر د/شوقي ضيف –تجديد النحو، ص: 38.

للناشئة مع حفظهم القرآن الكريم وكانوا يتعلمونها النحو بعد ذلك فاستغنوا عنها ،أما الان والناشئة لا يحفظون الذكر الحكم ولا يتعلمون مع حفظهم له[1]

فقد رأيت أن أجلب منها ما يعينهم على النطق السليم، فلقد قام شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو، بإضافة مبحث في نطق الكلمة ودقة التلفظ بأصواتها، وأشار إلى أنه قد اقتبس ذلك من علم التجويد والقراءات القرآنية، وأنهم يقفون على بعض صفات في حروفها وحركاتها وعلى الين فيها، والتشديد والتنوين والمد وألف القطع والوصل والإدغام وبعض حروف الإبدال، وقد أضاف شوقي ضيف في القسم الأول من تصنيفه الجديد للنحو جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة على النحو التالي: جدول لتصريف الفعل الأجواف –جدول لتصريف الفعل الناقص[2]

– جدول أخرى لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد بنوعيها، وأضفت أيضا في هذا لقسم الثاني الخاص يتقسيمات لاسم، ومن ذلك بسط القول في تاء التأنيث اللفظى ودلالاته المتنوعة ، من ذلك بيان أن نون المثنى وجمع المذكر السالم يدل من التنوين في المفرد، وذلك يحذفان مثله عند الإضافة بخلاف نون المضارع في مثل: يقومان– يقومون. فإنما علامة إعراب المضارع وليست يدل من تنوين ولذلك تحذف حين ينصب المضارع أو يجزم في مثل: لن يقوما –لم يقوموا.[3]

وأضفت في الحديث عن الجمع كلمة من اسم الجنس واسم الجمعي لتتضح الفروق بينهما وبين الجمع، وفي الكلام عن اسم المعنى عرفت بالصدر الصناعي لكثرة استعماله وتداوله وخاصة في المصطلحات العلمية وأضحت في الأقسام الثانية والثالثة والرابعة أن جمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء يعامل مع الخبر والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة والمؤنثة فيقال: الأشجار والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة المؤنثة فيقال: الأشجار مورقة –تلك أشجار مورقة وقد تعمنا

1– ينظر د/شوقي ضيف –تحديد النحو، ص: 42.

2– المرجع نفسه ص 42.

3– ينظر د/شوقي ضيف –تحديد النحو، ص: 43.

بمنظرها –الأشجار أورقت و أزهرت، وجمع التكسير للذكور والإناث حين يكون فاعلا يجوز في فعله للتذكير والتأنيث فيقال: جاء الرجال- جاءت الرجال ويقال الفواطم- جاءت الفواطم[1]

1- ينظر د/شوقي ضيف –تحديد النحو، ص:43.

الخاتمة

من خلال إنجازنا لهذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:مفهوم النحو،صعوبة النحو،جهود القدامى في تيسير و تجديد النحو.

شكوى المتعلّمين من صعوبة النّحو و التي تنطلق من كتاب سيبويه الذي قاموا بشرحه من أجل تسهيله على المتعلّمين .

اختلاف المصّطلحات العلمية بين التيسير و الإصلاح والتجديد والإحياء كلّها تصّب في معنى واحد وهو تيسير النّحو.

قام النّحاة القدامى بتيسيرات تمثلت في:الشرح والتأليف .

ومن التّيسيرات التّي قام بها القدماء من أجل تسهيل النّحو ما ذهب إليه ابن مضاء،حيث ثار على نظرية العامل وألّف كتابه الرّد على النّحاة و الّذي دعا من خلاله إلى :

- إلغاء نظرية العامل .
- إلغاء العلل الثّواني و الثوالث.
- إلغاء القياس.
- إلغاء التمارين غير العملية.
- إلغاء كل ما لا يفيد نطقا.

وسار شوقي ضيف على خطى معلّمه ابن مضاء ثمّ ألف كتابه تجديد النّحو و ذكر فيه مقترحات تمثلت في :

- إلغاء الإعرابين التقديري و المحلّي .
- إلغاء تقدير متعلق الظرف و الجار و المجرور.

- إلغاء أنّ المصدرية .

- إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب .

- جعل الإعراب لصحة النطق فمالا يصح نطقا لا حاجة له.

- وضع ضوابط و تعريفات دقيقة لبعض أبواب النّحو .

- حذف زوائد كثيرة .

- إلغاء إضافات متنوعة .

فمن خلال دراستنا لكل ما قدّمه ابن مضاء و شوقي ضيف من تيسيرات ،و غيرها إلاّ أنّ النّحو بقي على حاله ،و لا يزال النّاس يشكون من بعض مشاكله .

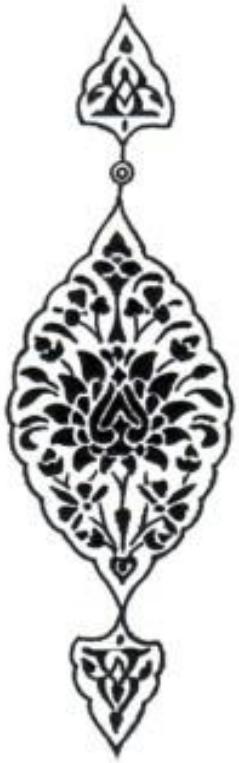

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

الكتب:

- ابراهيم السامرائي: المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن،ط1 2007.

- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التاثير، (مصر القاهرة، عالم الكتب ط: 9، 2010) .

- أستاذ بكاي: محاضرة في الدرس النحوي، سنة أولى ماستر، المركز الجامعي، تسمسيلت، 2016 .

- الأنباري – أبو البركات – أسرار العربية – مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق، د–ط–د–ت.

- إميل بديع يعقوب– معجم الإعراب، المؤسسة الحديثة الكتاب – طربلس لبنان د–ط–د–ت.

- تسيير النحو عند عباس حسن، كتابه النحو الوافي، دراسة تقويم مذكرة التخرج اعدادها لنيل درجة الدكتوراه 1931م–1932م جامعة أم القرى.

- جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغة والنحاة، ج 1، ص 223.

- ابن جني: الخصائص: تحقيق محمد علي البخار، دار الكتب المصرية، ج1، ط1، 1913 .

- حسن منديل حسن العكيلي: التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، عمان، الأردن، ط1 2014 .

- حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي ط 2014، دار دجلة لا نشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمسية .

- حمدى الشيخ –الوافي في التسير النحو والصرف، المكتب الجامعي الحديث د–ط 2009.

- خالد الأزهري الجرجاني: شرح العوامل المائة في أصول علم العربية، تحقيق وتقديم وتعليق البراوي زهران، دار المعارف القاهرة، ط2، 1988.

- دارفع عبد الله العبيدي، جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التعليمي وتسييره، 1432، 2010م.

- عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة، الفصل 45 في علم النحو، بيروت، لبنان، ج1، ط1 2001.

- زين كامل الخويسكي، قواعد النحو والصرف، دار الوفاء لدنيا للطباعة وللنشر تلفاكس الإسكندرية ط1 2002 .

- سبيويه الكتاب، تح ع السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3 ، 1418هـ. 1988م.

- سعد كريم الفقى، قواعد اللغة العربية، مركز الاسكندرية للكتاب، د-ط 2007.

- شيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة دار المعارف تورنيس النيل ط2 .

- الزمخشري – المفصل في صيغة الإعراب تحقيق ودراسة خالد إسماعيل حسان مكتبة الأدب – ط1- 1427- 2003م .

- ضبية سعيد السليطي: تدريس النحو في ضوء الإتجاهات الحديثة، الدار المصرية اللبنانية ط1 2002 .

- علي أبو المكارم: تاريخ النحو العربي، ونصوص نحوية القاهرة، دار غريب ط1 2007 ص 15.

- علي التوفيق الحمد- يوسف الزعبي – المعجم الوافي في النحو العربي، دار الأمل الأردن، ط2، 1993 .

- عوض محمد البقوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره من أواخر القرن الثالث الهجري، ط1.

- علاء اسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج، والتطبيق، كلية الأداب جامعة المنيا.

- فاطمة حسن عبد الرحيم شحادة فضة: ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا، فرع النحو، جامعة أم القرى، 1415هـ.

- قاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في الصيغة الإعراب الموسوم بالتحمبر.دار المغرب الإسلامي لبنان،ط1 1990..

- عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة في أصول علم العربية شرح: خالد الأزهري الجرجاني، تحقيق ونقد وتعليق البدراوي زهران، مصر القاهرة، دار المعارف، ط2 دت.

- عبد السلام المسدي: تجديد النحو مجلة المجمع الجزائري، اللغة العربية سنة 1443هـ-2012م .

- عبد المالك الطائي- عبد المنعم أحمد هريدي- شرح الكافية الساقية دار المأمون للتراث- المملكة العربية السعودية- ط1 1982م .

- محمد العباس: النحو بين التأثير والتأثر لعلوم الشرعية، نموذجا عالم الكتب ، إربد الأردن، ط 1، 2014.

- محمد المختار : تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1 1971.

- محمد المختار وادبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، ط1 1996م، ط2 2008م بيروت لبنان.

- محمد علي السراج ،اللباب في قواعدوآلات الأدب النحو والصرف البلاغة والعروض اللغة والمثل، ص 99.

- محمد علي السراج- اللسان في القواعد وآلات الأدب النحو والصرف البلاغة والعروض اللغة والمثل، دار الفكر سورية ط1 1983-.

- محمد عيد: أصول النحو العربي رأي ابن مضاء ، وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتاب القاهرة ،دط،1998/1410.

- مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، في التيسير النحوي في منظور مجمع اللغة العربية (المجمع اللغوي السوري، نموذجا): جيلالي بو ترفاس ،تلمسان،1435/2014.

- مصطفى الغلاييني- جامع الدروس العربية- دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان – ط1 2014.

- مضاء القرطبي الرد على النحاة تحقيق شوقي ضيف دار المعارف، د ط دت .

- مطير بن حسين المالكي: موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي- دراسة في مؤلفات العربية والمترجمات- كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، 1422هـ-1423هـ .

- ابن منظور ،لسان العرب، بيروت دار الصبح،ايديسوفت ط1 ،1427.

- موقف الذين يعيش بن علي – شرح المفصل ابن يعيش – إدارة الطباعة المنيرية مصر د.ط- د.ت.

- نعمة رحيم العزاوي: حركة تجديد النحو وتيسيره، بغداد، دار الشؤون الثقافية، د ط، 1999.

- ابن هشام أبو محمد عبد الله –جمال الدين ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، المكتبة العصرية بيروت- د ط- 2003 .

- ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، جدار الكتاب العالمي عمان والأردن جامعة الإسراء كلية الأدب، عالم الكتب الحديثة إربد لأردن ط1، 1429هـ، 2008م.

- يوسف عطا الطريفي/ الوافي في القواعد النحو العربي، الأهلية للنشر والتوزيع الطبعة العربية الأولى/ 2010-.

-ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو تح: سعيد الأفغاني 1951م.

-ابن السراج –الأصول في النحو- مكتبة الثقافة الدينية، ط1 1430- 2009م، ص 200.

-عبد اللطيف – محمد الخطيب- سعد عبد العزيز مصلوح- نحو العربية- مكتبة العروبة- الكويت- ط1 .2001- .

- مذكرة نيل شهادة ا الماجستير، في التيسير النحوي في منظور مجمع اللغة العربية (مجمع اللغة السوري نموذجا) جيلالي بوترفاس،ص:39.

-ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة ،تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط2 .

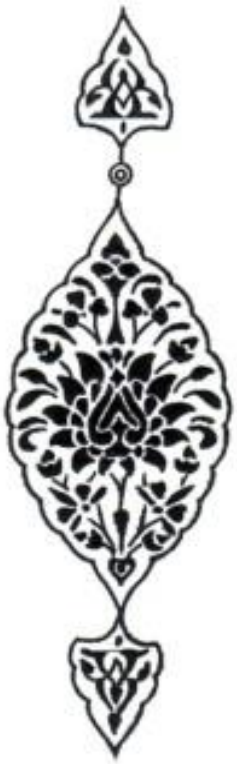

فهرست الموضوعات

فهرست الموضوعات

تشكرات

اهداء

مقدمة..... أ ب

مدخل..... 02

الفصل الأول:التيسير النحوي عند القدامى 15

نبذة تاريخية عن حياة إبن مضاء القرطبي 16

الأسس و الآراء التي اعتمد عليها إبن مضاء القرطبي 18

الفصل الثاني: التيسير النحوي عند المحدثين..... 36

أسس تيسير النحو عند شوقي ضيف..... 41

أسس تجديد النحو وتيسيره عند شوقي ضيف..... 44

خاتمة 77

قائمة المصادر والمراجع..... 80